J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 34 (6): 6079 - 6099, 2009

THE DETERMRNATS OF THE EFFECTIVENESS OF COMMUNTY DEVELOPMENT ASSOCIATIONS IN RURAL AREAS OF KAFR EL-SHAIKH GOVERNORATS

Khamis, M. I. A. and A. M. Tantawy
Agric., Extension Rural Development Research Institute

محددات فاعلية جمعيات تنمية المجتمع بريف محافظة كفر الشيخ

محمد إبراهيم عنتر خميس و علام محمد طنطاوى
قسم بحوث المجتمع الريفى - معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية

الملخص

يستهدف هذا البحث التعرف على مجالات عمل جمعيات تنمية المجتمع بريف محافظة كفر الشيخ ، وكذاتحديد مستوى فعالية جمعيات تنميةالمجتمع فى تحقيق مهامها .والتعرف على المتغيرات المرتبطة والمحددة لفعالية جمعيات تنمية المجتمع فى تحقيق هذه المهام، واخيرا التعرف على أهم المشكلات التى تواجة جمعيات تنمية المجتمع المحلى وتحد من نشاطها ولتحقيق هذه الأهداف إختيرت جمعيات تنمية المجتمع بريف محافظة كفرالشيخ غيرالمتوقفة عن العمل لأى سبب من الأسباب والتى تم إشهارها ومارست العمل بالفعل حتى نهاية ٢٠٠٥ حتى يمكن تطبَيق مؤشرات قياس الفعالية موضوع البحث والبالغ عددها ١٥٧ جمعية على مستوى ريف المحافظة ، واختيرت ٨٠ جمعية منها إختيارا عشوائيا بواقع ما يقرب ٥٠% من جمعيات التنمية بريف كل مركز من المراكز العشر بالمحافظة. وقد استخدمت استمارة الاستبيان التى صممت وإعدت وإختبرت مبدئيا حتى تكون صالحة لجمع البيانات اللازمة وذلك عن طريق المقابلة الشخصية لرؤساء مجالس إدارات الجمعيات المختارة بوصفهم معبرين صادقين عن جمعياتهم . وقد استغرقت عملية جمع البيانات الفترة من ديسمبر٢٠٠٨ وحتى فبراير ٢٠٠٩، كما تمت مراجعة البيانات وترميزها وتبويبها ، وتم الاستعانة ببعض الاساليب الاحصائية مثل التوزيع العددى والنسبى ومعامل الارتباط البسيط والانحدار الخطى المتعدد لتحليل البيانات .

وكانت أهم النتائج كما يلى :

- جاءت الأنشطة الخاصه بمجال مساندة المرأة الريفية وخدمات الأسرة والطفولة فى مقدمة إهتمامات عمل الجمعيات بالعينة ثم الأنشطة الخاصة بمجال نشر الوعى والمعرفة فى المرتبة الثانية ، فى حين جاءت الأنشطة الخاصة بمجال الخدمات المالية والإقتصادية فى المرتبة الثالثة، واخيراياًتى مجال حماية البيئة وخدمات البنية الأساسية فى المرتبة الرابعة والاخيرة من إهتمامات عمل الجمعيات .
- حوالى النصف أو يقل قليلا من الجمعيات بالعينة لم تحقق الأنشطة الخاصة بجمع المخلفات المنزلية ونشر الوعى الصحى ، وأنشطة نادى الطفل . وان حوالى ثلث الجمعيات بالعينة لم تتمكن من تقديم القروض الصغيرة والمتناهية الصغر ، وتدعيم البنية الأساسية والمرافق العامة والبحث عن فرص عمل لتشغيل الخريجين وبصفة خاصة لدى القطاع الخاص ٠
- مايقرب من ثلثى تلك الجمعيات (٦٢.٥ %) قد حققت أهدافها (الأنشطة) بمستوى متوسط ، و ما يزيد عن نصف الجمعيات بالعينة (٥٦.٢٥%) كان مستوى التكامل بها متوسط ، ومايقرب من ثلثى تلك الجمعيات (٦٢.٥ %) كان مستوى التكيف بها مرتفع ، وان مستوى الرضا عن الجمعيات بين مايزيد عن النصف(٥٨.٧٥ %)من رؤساء مجالس الإدارة كان متوسطا ٠
- ان اهم المتغيرات المستقلة ذات العلاقة بمحاور الفعالية الأربعة المدروسة سواءعلى مستوى العلاقة البسيطة أو فى ظل وجود المتغيرات الاخرى كانت ثلاثة متغيرات هى : درجة نشاط مجلس الإدارة، و درجة الرسمية ،و درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية ذات العلاقة بدرجة تحقيق الأهداف . وجاء متغير واحد هو درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية من اهم المتغيرات ذات العلاقة بدرجة التكامل . ومتغيرى الرسمية ، ودرجة توافر البنية الأساسية المساندة للعمل من اهم المتغيرات ذات العلاقة بدرجة التكيف . وثلاثة متغيرات هى : عدد العاملين بالجمعية ، ودرجة الإبتكارية ،ووضوح قواعد العمل كانت ذات علاقة بدرجة الرضا عن الجمعيات عينة البحث ٠

- وأن المتغيرات المستقلة العشرة مجتمعة تفسر حوالى ٦٦.٤% من التباين فى درجة تحقيق الأهداف وحوالى٢٤.٩ % من التباين فى درجة التكامل ،وحوالى ٥٢.٨ % من التباين فى درجة التكيف ، وحوالى ٥٣.٥ % من التباين فى درجة الرضا عن الجمعيات عينة البحث
- ان هناك ثلاث مشكلات تواجة كافة (١٠٠%)الجمعيات بالعينة,وهى عدم التمكن من الحصول على منح مالية سواء من الداخل أو الخارج ،وعدم تجهيز المبنى ،ونقص الخدمات والمرافق ، وسبع مشكلات تواجة الغالبية العظمى (٨٥ %-لاقل من ١٠٠ %) من الجمعيات وهى عدم وجود أنشطة مدرة للدخل ، وعدم إنتظام أعضاء الجمعية العمومية فى سداد اشتراكات العضوية، وسوء حالة المبنى وعدم كفايتة ، ونقص المعدات والأدوات والأجهزة اللازمة للعمل، وعدم اقبال الكوادر ذات الخبرة والمتطوعين للعمل بالجمعية ، وعدم كفاية العاملين بالجمعية وتركهم العمل بها ٠ وأربع مشكلات تواجة مالايقل عن النصف ومالا يزيد عن الثلثين (٥٢% - ٦٦.٢%) من الجمعيات بالعينة وهى عدم مناسبة موقع الجمعية ، وضعف مرتبات العاملين وعدم مناسبتها لطبيعة العمل، وعدم وجود برنامج تدريبى للعاملين بالجمعية ، وضعف التنسيق بين الجمعية والجهات الإدارية العليا٠

مقدمة ومشكلة البحث

تواجه المجتمعات العربية الكثير من المشاكل والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التى عجزت الحكومات والسلطات عن إيجاد الحلول الناجحة لتطويقها والحد منها وتجاوزها بعد ذلك، مما جعل الأمم المتحدة تعدها ضمن العالم الثالث أو من الدول السائرة في النمو، لكونها لم تحقق مؤشرات التنمية البشرية المطلوبة التي تتحدد في ثلاثة معايير أساسية متكاملة ومترابطة فيما بينها وهي: الدخل الفردي السنوي، والرعاية الصحية، والتعليم المتطور المنتج. وهناك من يضيف معايير إنسانية أخرى إلى هذه المعايير كاحترام حقوق الإنسان وإرساء دولة الحق والقانون وتكريس ثقافة المواطنة الصالحة. بيد أن الحكومات العربية بمفردها لن تستطيع أبداً أن تحل جميع المشاكل والأزمات التي تحول دون تحقيق نهضتها الحقيقية وازدهارها الشامل وتقدمها الفعال، فلابد من مساعدة المجتمع المدني بجميع جمعياته ومنظماته ومكاتبه القانونية والتنظيمية ومراكزه العلمية وهيئاته النقابية والمهنية من تحمل مسؤولية المشاركة والمساهمة في بناء المجتمع البشرى والإنسانى وتكثيف جهود التنمية للحاق بركب الدول المتقدمة.

، وفى هذه الاوقات تزداد أهمية المجتمع المدنى ونضج مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم وتفعيل مشاركة المواطنين في تقرير مصائرهم، ومواجهة مايؤثر في معيشتهم ويزيد من إفقارهم، ولما يقوم به من دور في نشر ثقافة المبادرة الذاتية، و بناء المؤسسات، وإعلاء شأن المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين ، والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات (شكر،٢٠٠٣) ومن مقومات المجتمع المدنى الاستقلالية عن كل الضغوطات الخارجية الرسمية أو شبه الرسمية والتخصص في الأعمال والمشاريع التي تنفع المجتمع البشرى بصفة خاصة والمجتمع الإنسانى بصفة عامة، واحترام الشرعية القانونية والتنظيمية للجمعيات والهيئات المدنية بالاضافة الى التطوعية والاختيار الحر، والتكامل مع الدولة (حمداوى ،٢٠٠٧).

ولقد أدت النتائج المتواضعة التي حققتها خطط وبرامج التنمية واسعة النطاق والتي قامت بها الحكومات لتحقيق التغيير المجتمعى السريع، إلى إعادة النظر في المفاهيم الكلاسيكية للتنمية والتي كانت تعتمد على دور مركزى للدولة والتى لم تصل أثارها للمستويات المحلية والقاعدية، ولم تتح الفرصة لقوى الإبداع أن تظهر، ولذا بدأ الحديث عن ضرورة تنمية القدرات البشرية، وتشجيع المشاركة على المستوى المحلى، والتركيز على إشباع الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وقد برزت في هذا الإطار مصطلحات جديدة مثل التمكين والمشاركة الشعبية والتنمية المستدامة والوصول لأفقر الفقراء (Fisher, 1997) . كما تبلورت استراتيجيات تنموية جديدة تعتمد في صياغتها وتنفيذها على فاعلين عديدين مثل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية(ثابت ،١٩٩٩) .

وعلى الرغم من اشتراك كل من الماركسيين والليبراليين الجدد في عدم رضائهم عن نماذج التنمية الكلاسيكية التي تقودها الدولة، وتأييدهم لقيام المجتمع المدني بدورٍ في التنمية، إلا أن أهدافهم كانت مختلفة، فعلى حين عول اليسار على دور المنظمات غير الحكومية في تغييرٍ منهجية التعامل مع الفقر والفقراء، من مجرد تقديم المساعدات إلى إنجاز التنمية القاعدية، مما يمكن الفقراء من مواجهة القهر، فإن التيار الليبرالى نظر إلى المنظمات غير الحكومية على إنها الفاعل الجديد الذى يخفف الأعباء عن كاهل الدولة في التنمية (Fisher,1997). وعموماً يمكن القول إن تبلور دور المنظمات غير الحكومية كفاعل رئيسى

ارتبط بالسياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة في الولايات المتحدة الأمريكية وغرب أوروبا في الثمانينيات، هذه الليبرالية التي مثلت تغيراً أساسيا في التنظير حول دور الدولة في التنمية. وقد ساهم في صياغة مبادئها المؤسسات المالية الدولية حينما أكدت على دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية والديمقراطية معاً (Abdelrahman, 2004).

ولذلك فقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة إحياء مصطلح المجتمع المدني ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من المنظمات غير الحكومية ، فالمنظمات غير الحكومية فاعل رئيسي في التنمية خاصة بعد النمو غير المسبوق في العدد والحجم والمجال، فعلى سبيل المثال يوجد في الولايات المتحدة الأمريكية (٢) مليون منظمة غير حكومية، وفي الهند مليون منظمة قاعدية، وفى أوروبا الشرقية حوالى ١٠٠.٠٠٠ منظمة تشكلت في الفترة من١٩٨٨-١٩٩٥وفى مصر يوجد حوالى ١٦.٨٠٠ جمعية أهلية (أمانى قنديل ،٢٠٠٥). وجدير بالذكر إنه رغم وجود المنظمات غير الحكومية منذ بدايات القرن التاسع عشر واهتمامها بالعديد من القضايا إلا أن السنوات الأخيرة هي التي شهدت تحولاً محورياً ونقلة كمية وكيفية في واقع المنظمات غير الحكومية ، وقد واكب ذلك إعادة تعريف دور المنظمات غير الحكومية في خطاب التنمية ،حيث كان للامم المتحدة ومنظماتها دوراً هاماً في تصعيد أهمية دور المنظمات غير الحكومية والذي تمثل في المؤتمرات العالمية العديدة التي انعقدت في التسعينيات، - مؤتمر البيئة والتنمية في البرازيل عام ١٩٩٢ والذى عرف بقمة الأرض، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية في القاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية في كوبنهاجن عام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة في بكين عام ١٩٩٥، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اسطنبول عام ١٩٩٦وقد تناولت توصيات تلك المؤتمرات قضايا عديدة تركزت بالأساس حول التنمية الاجتماعية المستدامة، كما أشارت إلى مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تتخذها المؤسسات الحكومية بالتعاون مع المنظمات الأهلية (هويداعدلى ، ٢٠٠٥).

وبذلك استقر في وجدان الخطاب العالمى أن هناك طرفين مسؤولين عن التنمية هما: الحكومات والمنظمات غير الحكومية. كما تم النظر إليها على أنها تمثل مقترباً حقيقياً وأصيلاً لتمثيل الجماعات المهمشة فهى تتمتع بمزايا نسبية عديدة تجعلها أكثر فعالية من الدولة والسوق معاً في عملية تخصيص الموارد وفي عملية التنمية وإنها تمتلك أساليب أكثر فعالية في الوصول إلى الفقراء،وإن طريقة عملها تتسم بالمرونة في الاستجابة للاحتياجات التنموية للمجتمعات المحلية على خلاف البيروقراطية التي تحكمها قواعد مؤسسية صارمة. كما إنها تتمتع بمهارات أكثر إبداعاً في التعامل مع المشكلات. هذا فضلاً عن التكلفة المنخفضة لما تقدمه من خدمات، وأيضاً القدرة على جذب التمويل. وأخيراً تماسها مع الناس بطريقة مباشرة من خلال تبني منهج قائم على المشاركة القاعدية (Cross,1997).

ورغم نشأة المنظمات الأهلية (ومنها جمعيات تنمية المجتمع)التى تشكل العمود الفقري للمجتمع المدني في كثير من البلدان العربية منذ زمن بعيد، فإن العقود الأخيرة من القرن العشرين شهدت صحوة ملحوظة ونمو غير مسبوق في تأسيس الجمعيات الأهلية . وقد كان ذلك في الواقع نتاج متغيرات عديدة سياسية واقتصادية واجتماعية بعضها له سمة عالمية والأخرى محلية، يمكن تحديد ثلاث مجموعات من العوامل أسهمت في هذه الصحوة: أولها السياسات الاقتصادية التي اتبعتها معظم البلدان العربية ومنها مصر منذ منتصف الثمانينيات والتي تمثلت في التحرر الاقتصادي وتخلي الدولة عن جزء كبير من الدور المحوري التي كانت تشغله اقتصادياً واجتماعياً. وقد كان وراء ذلك تفاعل الضغوط القادمة من المؤسسات المالية الدولية مع الأزمة الاقتصادية التي أمسكت بخناق غالبية الأنظمة السياسية العربية، حيث ازداد استيراد الطعام من ٢ بليون دولار في الثمانينيات إلى ٢٠ بليون دولار في التسعينيات. ناهيك عن ارتفاع الديون الخارجية من أقل من ٥ بليون دولار في عام١٩٧٠ إلى ٢٠٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠. كما أدت سياسات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها معظم الدول العربية غير النفطية إلى خفض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية وبرامج الرفاهة الاجتماعية (Ibrahim,1993).

أما المجموعة الثانية من المتغيرات فمرتبطة بالتحولات الديموجرافية والاجتماعية التي شهدتها تلك البلدان مثل تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة فضلاً عن النمو الحضري الذي لم يواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من تحولات (أمانى قنديل ،١٩٩٤). وتدور المجموعة الثالثة من المتغيرات حول الدور الذي لعبته المؤسسات المالية الدولية والذي تجاوز مجرد الضغط من أجل تطبيق برامج التحرير الاقتصادي والتكيف الهيكلي إلى البحث عن فاعلين جدد غير حكوميين يتم التعامل معهم. وبالفعل اتجهت هذه المؤسسات إلى التعامل بشكل مباشر مع المنظمات غير الحكومية بغية سد الفجوة التي تركتها الدولة وإنقاذ ضحايا التحرير الاقتصادي. ولا يفوت في هذه النقطة الإشارة إلى الدور الذي لعبته أيضاً منظمة الأمم

المتحدة في مؤتمراتها المختلفة من خلال تأكيدها على ضرورة مشاركة المنظمات الأهلية (ومنها جمعيات تنمية المجتمع) في صنع السياسات وصياغة خطط التنمية. كل هذه المتغيرات مهدت الطريق إلى تحولات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع الجمعيات الأهلية فقد تزايد عدد هذه الجمعيات بنسب كبيرة في بعض الأقطار العربية مثل مصر واليمن وتونس والجزائر والمغرب. يقدر عدد الجمعيات الأهلية وفقاً إلى التقرير الذى أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عام ٢٠٠٣ـ بـ ٢٣٠ ألف منظمة في عام٢٠٠٢(عبد الوهاب ،١٩٩٩).

وفى مصر ومنذ منتصف الثمانينات وحتى الوقت الراهن شهد نشاط المجتمع المدنى دفعة قوية أدت الى تضاعف عدد منظمات المجتمع المدنى كرد فعل للفجوة التى أحدثها تراجع دور الدولة فى تقديم الخدمات ، والصعوبات المالية التى عانت منها ، ففى خلال الخمسة عشر عاما السابقة على مطلع الالفية الثالثة ارتفع عدد الجمعيات الاهلية من ٧٥٩٣ جمعية عام ١٩٨٥ الى ١٦ألف جمعية عام ١٩٩١، كما تضاعف عدد الجمعيات النشطة العاملة فى مجال الرعاية الصحية والإجتماعية ، كما قل التركيز على الجمعيات الخيرية ، حيث ركزت الجهات المانحة الدولية على الشراكة مع المنظمات المحلية ذات التوجة التنموى ،كما بلغت نسبة الجمعيات التى تستهدف تمكين المواطن نحو ٢٥% من إجمالى عدد الجمعيات فى مصر فى أواخر التسعينات ،كما ظهلت العديد من المنظمات الحقوقية التى تدافع عن حقوق الإنسان الثقافة والمدنية (حوالى ٣٠منظمة فى نهاية التسعينيات) ، كما ظهر نشاط ملحوظ فى الجمعيات التى تدافع عن قضايا المرأة وتمكينها حيث زاد عددها من ١٩ جمعية إلى حوالى ٢٠٠٤ جمعية عقب مؤتمر بكين عام ١٩٩٥ ،كما تنامى عدد جمعيات رجال الأعمال التى بدأ ظهورها منذ عام ١٩٧٥ من ٢١ جمعية فى نهاية الثمانينات إلى نحو ٦٤ جمعية حاليا (التقرير المصرى للتنمية البشرية ، ٢٠٠٨).

ورغم إتجاة السياسة الحكومية فى مصر فى الآونة الاخيرة نحو مساعدة الجمعيات الأهلية ومنها جمعيات التنمية إدراكا منها لقيمة الدور الذى تلعبة إذ أنها تعتبر الوسيلة الفعالة لتجميع واحتواء المشاركة الشعبية ،وتدعيم عملية التنمية ، ويتميز العمل بها بدرجة عالية من المرونة كما أنها تساعد على إشباع حاجة المواطنيين للشعور بحريتهم الشخصية عن طريق ممارستهم للنشاط التنموى وألاهلى بأنفسهم. والمتتبع للدراسات التى تتعلق بالمنظمات الحكومية وغير الحكومية يقف على كثير من العوامل التى تؤثر فى نجاح وفعالية هذة المنظمات ومنها عوامل منظمية بنائية واخرى مهامية تتعلق بمهامها وكفاءتها وثالثة محلية وقومية وغيرها .كما تمثل العوامل المنظمية والمحلية أهمية خاصة فى تناول جمعيات تنمية المجتمع بالدراسة .كما أن هناك الكثير من المعوقات واوجة القصور فى اسلوب عمل العديد من الجمعيات الأهلية وفى نوعية الأنشطة التى تقوم بها فقد لاتخرج عن كونها أعمال خيرية لايتحقق لها مبدأ التمكين، وانها تصبح فاعلة فى التنمية داخل مجتمعها المحلى ، وان تكون شريك للاجهزة الحكومية عمليان التنمية ، فالامر مازال يتوقف نسبياً عند التضخم الكمى فقط دون البحث عن آليات تجويد العمل الاهلى بحيث يكون لة رسالة واضحة وأهداف محددة يسعى إليها، ورؤية نقدية للواقع، ورغبة في التطوير،وتبنى مفهوم التمكين وليس الخيرية ، وبناء شراكات مع أطراف أخرى، وتطوير مشاركة المجتمع المحلى. كما ان البحوث والدراسات فى هذا المجال تتسم بالتواضع ، الشديد ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث لمحاولة الإجابة على التساؤلات التالية :

١- ماهى مجالات وانشطة عمل جمعيات تنمية المجتمع ؟
٢- ماهو مستوى فعالية جمعيات تنمبة المجتمع فى تحقيق المهام التى تعمل من خلالها ؟
٣- ماهى المتغيرات المرتبطة والمحددة لفعالية جمعيات تنمية المجتمع فى تحقيق مهامها ؟
٤- ما هى المشكلات التى تواجة جمعيات تنمية المجتمع وتحد فاعليتها ؟

اهداف البحث

يهدف هذا البحث بصفة أساسية إلى التعرف على المتغيرات المرتبطة والمحددة لفعالية جمعيات تنمية المجتمع ، ويمكن تحقيقه من خلال أربعة أهداف فرعية هى :

١- التعرف على مجالات عمل جمعيات تنمية المجتمع بمحافظة كفر الشيخ .
٢- تحديد مستوى فعالية جمعيات تنميةالمجتمع بمحافظة كفر الشيخ فى تحقيق مهامها .
٣- التعرف على المتغيرات المرتبطة والمحددة لفعالية جمعيات تنمية المجتمع بمحافظة كفر الشيخ فى تحقيق مهامها .
٤- التعرف على أهم المشكلات التى تواجة جمعيات تنمية المجتمع بمحافظة كفر الشيخ وتحد من فاعليتها

المدخل النظرى والدراسات السابقة

تضمنت وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، والتي وقعت عليها دول العالم، ومنها مصر، تحديات أساسية على العالم مواجهتها حتى عام ٢٠١٥، ويأتي في مقدمتها مكافحة الفقر، وتطوير التعليم وسد

الفجوة النوعية، وتمكين المرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتطوير الخدمات الصحية والصحة الإنجابية..وغيرها من غايات أساسية، ومؤشرات لقياس مدى التقدم الحادث. ومن ثم بدأ الاهتمام بالجمعيات الأهلية – العمود الفقري للمجتمع المدني في مصر- ودورها في تنفيذ الأهداف الإنمائية للتنمية (التقرير المصرى للتنمية البشرية وهنا يجب الإشارة إلى ثلاثة أفكار أساسية عن المجتمع المدني، تضمنتها وثيقة الأهداف الإنمائية للألفية حتى يمكن تفعيل دور المجتمع المدنى ومنظماتة كما ذكرتها أمانى قنديل (٢٠٠٥):

الفكرة الأولى: التأكيد على مفهوم المجتمع المدني القوى، بمعنى الفعالية والكفاءة في تحقيق الأهداف والوصول إلى الفئات المستهدفة، وليس مجرد توافر بنية أساسية يكفل لنا القول بأن هناك مجتمعاً مدنياً، ولا الاعتماد على الأرقام كأن تشير إلى زيادة عدد الجمعيات في مصر إلى ١٦،٨٠٠ جمعية، فهذا وحدة لا ينطوي على مؤشرات لقوة المجتمع المدني . والجدير بالذكر أن الأدبيات العالمية الحديثة تركز على مؤشر قياس فعالية المجتمع المدني، وإمكانية استخدامها للتعرف على مدى قوة المجتمع المدني. اما الفكرة الثانية: فتؤكد على قيمة الشراكة Partnership، وهى فكرة برزت في التسعينات من القرن العشرين، ونصت عليها المواثيق العالمية بدءاً من مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية عام ١٩٩٤. والفكرة الثالثة: المشاركة الشعبية القاعدية، بمعنى تحريك همم وطاقات المواطنين في المجتمع المحلى للإسهام في مواجهة تحديات التنمية البشرية، وهو ما يشير إلى أهمية الدور الذي يلعبة المجتمع المدني لحفز الطاقات وتعبئة العمل التطوعي. وتثير هذه الفكرة مفهوم الثقافة السياسية وطبيعتها (إذا كانت تشجع على المبادرات والمشاركة من عدمه) كما تشير فكرة ثقافة العمل التطوعي (بمعنى توافر قيم واتجاهات إيجابية تشجع على المبادرة الشخصية).

كما تشير المؤشرات الإحصائية لوزارة الشئون الاجتماعية لعام ١٩٩٤إلى عدد من الحقائق والنتائج الخاصة بجمعيات التنمية منها: إن التركيز الأكبر لجمعيات التنمية من نصيب المناطق الريفية ، وأن هناك تذبذباً في قيمة الإعانات بين الزيادة والنقصان خلال الفترة من ١٩٨٨-١٩٩٤, وأن النصيب الأكبر من الجمعيات المعانة كان في محافظة القاهرة, تليها محافظة كفر الشيخ, ثم محافظة القليوبية, كما يوجد تذبذب فى أعداد جمعيات التنمية المعانة بالزيادة والنقصان خلال نفس الفترة, وأن إجمالي أعداد جمعيات التنمية المعانة عام ١٩٩٦ قد بلغت ١٦٢٢ جمعية. كما يلاحظ بالنسبة لأعداد المستفيدين أن هناك نمواً مستمراً في أعدادهم, رغم تذبذب أعداد جمعيات التنمية المشهرة سنوياً, فوفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء لعام ١٩٩٦ نجد أن المستفيدين من جمعيات التنمية العاملة في المناطق الريفية عام ١٩٩٦ قد زاد بقدر ١٥.٢% مقارنة بالعام السابق له.(عبد الوهاب،١٩٩٩)

وفى مصر تعتبرمشكلة التنمية من أبرز مشاكل المجتمع المصري لارتباطها الوثيق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية, وتستند في ذلك إلى مستويين أولهما يرتبط بكون الجمعيات الأهلية تمثل حلقة وصل في اتجاهين بين فئات المجتمع بكل طوائفة من جانب والحكومة من جانب آخر, وثانيهما يتعلق بواقع رؤية الدولة لحدود دور جمعيات التنمية ، وهو ما يتجلى بوضوح في خطاب الحكومة وتأكيده على أهمية توسيع مساهمة الجمعيات في القضايا الاجتماعية التي تزايدت حدتها خلال العقدين الأخيرين وهي الأجندة التي تعمل الدولة على دفع القطاع الأهلي إلى تبنيها وتفعيل آداءة فى هذا المجال(الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ،٢٠٠٣)

ويعد مفهوم الفعالية واحد من أكثر المفاهيم صعوبة وتعقيدا عند دراسة المنظمات الإجتماعية وخاصة الخدمية منها كما لايوجد إجماع بين آراء من تناولوا موضوع الفعالية بالدراسة على مايعنية مفهوم الفعالية بشكل محدد ، كما يزيد من الصعوبة والتعقيد عدم وجود إتفاق على كيفية قياس الفعالية فما يصلح لقياس فعالية منظمة قد لايصلح لاخرى، ويذكر خليل (١٩٨٦) أن تعريف الباحث للفعالية المنظمية يتوقف على المدخل الذى يستخدمة فى الدراسة ، فمدخل الأهداف يهتم بدرجة تحقيق الأهداف ،كما يهتم مدخل الموارد بقدرة المنظمة على إقتناء الموارد (المدخلات) وكيفية إستخدامها ، أما مدخل العمليات فيهتم بالعمليات الداخلية والخصائص التنظيمية للمنظمة كما يهتم مدخل جمهور المتعاملين بقدرة المنظمة على إشباعها لحاجات جمهور المتعاملين من عاملين وموردين وعملاء . ويرى الإمام (١٩٨٩) انة مهما اختلفت تعريفات الفعالية فإنة يجب الأخذ فى الإعتبار أن فعالية المنظمات الإجتماعية ليست متغير احادى البعد يمكن التعبير عنة من خلال مدخل واحد فقط كتحقيق الاهداف وإنما هو متغير متعدد الأبعاد يعبر عنة بدرجة التكيف أثناء آداء العمل وكذا درجة الرضا الوظيفى للعامليين بالمنظمة بالإضافة الى تحقيق الأهداف. أما سويلم (٢٠٠٣) فيذكر أن اى منظمة تعتمد فى قدرتها على تحقيق أهدافها على أربعة محاور رئيسية هى : مدى توافق المنظمة فى آداء مهمتها مع ماتتطلبة الظروف والإحتياجات البيئية ، ومدى محافظة المنظمة على كيانها وتنظيمها الداخلى ، ومدى تحقيق المنظمة لأهدافها تحقيقا شاملا ،وأخيرا مدى تكامل وحدات وإدارات أوفروع المنظمة افقيا ورأسيا مع بعضها البعض.

أما التحديات التى تواجة المجتمع المدنى ومنظماتة فيشيرالتقرير المصربللتنمية البشرية (٢٠٠٨) الى خمس مجموعات من هذة التحديات : تتعلق الاولى بتواضع القدرة المالية حيث بلغ إجمالى الإيرادات لـ ١٥.١٥٠ جمعية حوالى ٢ بليون جنية فقط ووفقا لبيانات وزارة التضامن الاجتماعى لعام ٢٠٠٦ أن ٢٤٩ جمعية فقط من إجمالى الجمعيات المسجلة قد حصلت على تمويل أجنبى يبلغ مقدارة ٣٠٠ مليون جنية تقريبا .

وتتعلق الثانية بالبيئة السباسية والقانونية حيث إستخدم اصطلاح المجتمع المدنى للمرة الأولى فى مصر عام ٢٠٠٠ ولم يشارك المجتمع المدنى مشاركة اصيلة فى عمليات التخطيط المبدئى او صياغة الخطط ولكن يقتصر على مشاركتة فى جلسات تشاورية كما تركز الدولة على دور المجتمع المدنى فى تقديم الخدمات العامة .وتتعلق الثالثة محموعة التحديات الداخلية كا غموض وتعدد الاهداف وانعدام الممارسات الديمقراطية داخل المنظمات الاهلية وضعف القدرات الفنية للعاملين وعلاقة الاعلى بالادنى وعدم الخبرة وغيرها اما المجموعة الرابعة وتتعلق باقامة شبكات الاتصال فان فكرة تشبيك او المشاركة فى شبكات عمل مع المنظمات الاهلية الاخرى لاتزال جديدة نسبيا كما ان الشروط المسبقة من اجل المشاركة بنجاح ،بمهارات الادارة بصفة خاصة لاتزال مقيدة فى الغالب ففى عام ٢٠٠٠ كان ٥% فقط من ٤٣٠٠جمعية اهلية مصرية عاملة فى مجال التنمية اعضاء فى الشبكات العالمية والعربية اما المجموعة الخامسة من تلك التحديات فتتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافية ومنها غياب ثقافة التطوع ، وانخفاض معدلات مشاركة الشباب (١٨-٣٥) ، وعدم فهم قيمة العمل الجماعى .

أما فيما يتعلق بأوجة القصور داخل منظمات المجتمع المدنى نفسها فقد انتهت دراسة أماني قنديل وآخرون(٢٠٠٧) على مستوى ثلاث دول هى مصر ،واليمن ،والمغرب إلى عدد من النتائج المهمة، أولها: قصور الممارسة الديمقراطية داخل قطاع كبير من منظمات المجتمع المدني، حيث تنخفض قيمة العمل الجماعي وتداول السلطة والمشاركة الفعالة لأعضاء الجمعية العمومية ، وثانيها: إن الاتجاه العام بخصوص تطبيق قواعد قانونية على الجميع وفي إطار متساوٍ، قد أبرزت تفضيل غالبية منظمات المجتمع المدني لإدارة أية اختلافات أو توترات من خلال العلاقات الشخصية بدلاً من الاحتكام لقواعد القانون، وثالثها: استجابات منظمات المجتمع المدني كشفت عن أن هناك قصوراً في التطبيق الفعلي لمبدأ الشفافية أو الإفصاح والمكاشفة، خاصة عند تناول أية بيانات أو معلومات عن التمويل ومصادره، ورابعها برزت في النتائج خاصة في مصر واليمن، إشكالية التطوع واجتذاب المتطوعين، في إطار مشاركة عامة سياسية محدودة وأزمات اقتصادية دفعت باقتراحات من جانب البعض، لتوفير حوافز مادية للمتطوعين ، وهو ما قد يتنافى مع مفهوم التطوع، وخامس تلك النتائج إبراز أهمية تحقيق تعديلات تشريعية في قانون الجمعيات الأهلية ، على الرغم من أن الدول الثلاث محل الدراسة (مصر، اليمن، المغرب) قد شهدت قوانين جديدة في الألفية الثالثة ، بشأن الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

وتضيف شهيدة الباز (٢٠٠٣) مجموعتين من المشكلات ذات طابع مؤسسى تؤثر على قدرة المنظمات الأهلية وعلى دورها وتحدد المدى الذى يمكن أن يتطور إليه:تتعلق الإولى ببناء المنظمات الأهلية فهى تضم جمع غير متجانس من الإداريين والفنيين والمتطوعين وغيرهم مع عدم وضوح الرؤية بالنسبة للإختصاصات ،ووجود فجوة بين التطوع كفلسفة وبين التطبيق ادت إلى أن يصبح المتطوعوعون مجرد مساعدون للجهاز الفنى، مع غياب القدرة على التفرغ للعمل الأهلى فمعظم الكفاءات العلمية تفضل ان تستفيد من كفاءتها بالعمل بأجر ، بالإضافة إلى عدم القدرة على ألإنتشار وجذب الفئات المستهدفة ،وغياب الديموقراطية ،وبعد الإدارة عن عن الاسس العلمية السليمة مما يؤدى إلى ضعف فغالية تلك المنظمات . وتتعلق الثانية بالعلاقة بين هذة التنظيمات والجهات الإشرافية وتختلف تلك العلاقة من دولة إلى اخرى ومن وقت الى آخر ،ومن منظمة إلى اخرى فى الغالب تأخذ هذة العلاقة فى الدول العربية شكل الإزدواجية فهى تجمع بين الجانب الإيجابى والجانب السلبى فى آن واحد فمن الناحيةالإيجابية تساعد الدولة المنظمات الأهلية لتحقيق أهدافها وحمايتها من المستغلين وضمان الأمانة والإخلاصفى العمل وتقديم الدعم والعون المادى . اما من الناحية السلبية فتتدخل الدولة فى إنشاء وإدارة هذة المنظمات والرقابة عليها وصولاً الى حلها.

ومن الدراسات السابقة المرتبطة بمجال البحث سيتم عرضها من خلال مجموعتين تتعلق الإولى منهما بالدراسات التى تلقى الضوء على طبيعة وفعالية الدور ألأجتماعى والإقتصاديللجمعيات الأهلية :ومنها دراسة أماني قنديل وآخرون (٢٠٠٣) بهدف تحديد ملامح الجمعيات الأهلية المنخرطة٠ في أنشطة التنمية ، والتى كشفت عن عدد من النتائج منها إن محافظة المنيا قد حققت أعلى نسبة (٨٣.٣%) فيما يتعلق بقيام الجمعيات بتنفيذ مشروعات تتعلق بقضايا السكان والتنمية خلال عامي ٩٤-١٩٩٥، وهي نتيجة تتفق إلى حد كبير مع ما تتسم به الجمعيات الأهلية العاملة في هذه المحافظات وجديتها في العمل الاجتماعي، وإن مشروعات تأهيل وتدريب وتنمية القدرات قد احتلت المقدمة تليها مباشرة توعية ودعم المرأة ثم مشروعات تنظيم الأسرة وخدمات الصحة الإنجابية. و في المقابل احتلت مشروعات تقديم القروض

للمشروعات الصغيرة والبيئة والتوعية السكانية والحقوق القانونية مرتبة أقل، كما تشير الدراسة إلى أن النصيب الأكبر من مشروعات تعزيز مكانة المرأة كان من نصيب محافظة القاهرة يليها المنيا, في حين أن باقي المحافظات التي تعد في أشد الاحتياج لمثل هذه المشروعات يبدو اهتمامها بها محدوداً, كذلك الحال بالنسبة لمشروعات التنمية الشاملة حيث توضح الدراسة أن هناك تركزاً لهذه المشروعات في القاهرة بينما تنخفض في الوجه البحري وفي بني سويف، وهو ما ينطبق أيضاً على مشروعات البيئة ومشروعات الثقافة الصحية الأسرية.

اما دراسة ناجي (١٩٨٥) فقد اوضحت أن نسبة ٤١% فى المائة من العينة (المستفيدين) يشاركون بدرجة أو بأخرى فى أنشطة الجمعية ، وأن معدل العضوية يتزايد باطراد ، كما تعمل الجمعية على التشبيك مع قيادات المجتمع والإسهام فى تدريبهم وأن الأهالى على وعى بأدوار الجمعية فى تنمية مجتمعها ، وأن نقص التمويل الحكومى والأهلى ونقص العاملين المدربين من أهم العوامل التى تعوق أو تؤثر سلبا على قيام الجمعية بأدوارها التنموية ، كما أوضحت دراسه الهلباوى(١٩٩٨) أن قرابة ١١% من الجمعيات الأهلية متوقفة عن العمل لأسباب مختلفة و ٤٤% تقوم بأنشطة خدمية فقط و٤% تقوم بمشروعات بنية أساسية وإنتاجية بينما تقوم نحو ٥٢% منها بأنشطة خدمية ومشروعات بنية أساسية وإنتاجية فى نفس الوقت .اوضحت دراسه العزبى والهلباوى(٢٠٠٢) أن الدور التى تقوم به جمعيات تنمية المجتمع هو دور إيجابى فى مجمله حيث اسهم فى أوجه الرعاية الإجتماعية للسكان الريفين ، وإقامة بعض مشروعات البنية الأساسية والمشروعات الإنتاجية إلا أن هذا الدور يشوبه كثيرا من أوجه القصور التى تتجلى بعض مظاهره فى انخفاض عدد الجمعيات التى أنشئت خلال التسعينيات ، وانخفاض مستوى المشاركة التتطوعية فى هذه الجمعيات وخصوصا مشاركة المرأة وانخفاض مستوى فاعلية هذه الجمعيات فى تعبئة الموارد الضرورية لممارسة أنشطتها ، كما كشفت الدراسة عن أهم أسباب هذا القصور والتى من بينها عدم كفاية الموارد المتاحه لهذه الجمعيات ، ونقص الإعداد والتدريب لأعضاء هذه الجمعيات وانخفاض مستوى التعاون بينها وبين المنظمات الأخرى بالمجتمع المحلى ووجود بعض القيود القانونية على عملها .

أما المجموعة الثانية من الدراسات فتتعلق بمحددات فعالية المنظمات الأهلية ومنها دراسة أمانى قنديل (١٩٩٥) والتى أوضحت مجموعة من المحددات التى تؤثر على فاعلية جمعيات تنمية المجتمع ، البعض منها داخلى المصدر يتعلق بأداء الجمعية ذاتها مثل طبيعة القيادة ومدى الممارسة الديمقراطية والبناء المؤسسى والقدرات الذاتية، أما البعض الآخر فمصدره المجتمع المحلى وطبيعة العلاقة بينه وبين منظمات النتمية ، ومن ذلك الثقافة السياسية واتجاهات المشاركة العامة ومدى تجاوب المنظمة مع احتياجات البيئة ومشكلاتها ، أما دراسة الشاعر (٢٠٠٢) فقد أوضحت أن الغالبية العظمى من المستفيدين المبحوثين (٩٠%) تقريبا يرون أن مستوى فاعلية جمعيات تنمية المجتمع يتراوح مابين متوسط وضعيف ، وأن هناك علاقة معنوية بين الحالة التعليمية والمهنة الأصلية والمشاركة فى أنشطة الجمعية ودرجة فاعلية الجمعية . أما دراسة حجازى (٢٠٠٣) فقد أوضحت أن هناك مجموعة من المتغيرات تسهم فى نجاح المنظمات غير الحكومية ومنها جهود رئيس وأعضاء مجلس الإدارة ، وتوافر التمويل المالى الكافى وتفاعل مجلس الإدارة ومدير الجمعية وأعضاء الجمعية العمومية ومشاركة أفراد المجتمع وتوافر المكان المناسب والكفاءة والإدارة المنظمية ، كما أوضحت الدراسة مجموعة من المقترحات لزيادة فاعلية المنظمات غير الحكومية وهى تشجيع التنسيق والتعاون فيما بينها والاستعانة بخبرات متخصصة وتشجيع الجهود الذاتية وتدريب الاعضاء وتعديل قانون الجمعيات الأهلية والحد من تدخل وزارة الشئون الاجتماعية .

كما توضح دراسة ريحان وآخرون (١٩٩٣) أن المتغيرات المستقلة التى شملتها دراستهم تسهم بحوالى ٣٤% من التباين الكلى لدرجة آداء جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية الريفية ، ومن أهم هذه المتغيرات هى المسافة بين محل سكن رئيس مجلس الإدارة ومقر الجمعية ثم درجة تعليم رئيس مجلس الإدارة ،الخبرة الوظيفية ،والتنسيق الأفقى بين الجمعية والمنظمات الأخرى فى القرية ، ثم درجة توافر الخدمات المجتمعية وأخيرا مدة تدريب رئيس الجمعية .أما دراسة العزب (٢٠٠٧) فقد أوضحت أن هناك خمس متغيرات مستقلة تفسر ٤٥.٨ % من التباين فى تحقيق الأهداف لجمعيات تنمية المجتمع وجاء على رأسها متغير اتساع قاعدة المشاركة ، كما تفسر أربع متغيرات أخرى حوالى ٤٠% من التباين فى تكيف تلك الجمعيات جاء على رأسها متغير المستوى التكنولوجى للجمعية وأن هناك خمس متغيرات تفسر حوالى ٤٨% من التباين فى الصحة والصيانة المنظمية جاء على رأسها متغير الإيمان بالعمل التطوعى ، كما تسهم ست متغيرات أخرى فى تفسير حوالى ٣٥% من التباين فى التكامل المنظمى جاء على رأسها متغير خصائص هيئة المكتب .

واخيرا فقد أظهرت دراسة إلهام عبده (٢٠٠٨) أن مستوى التكيف للجمعيات المدروسة من حيث الوسائل والتسهيلات يتراوح مابين مرتفع ومتوسط ، أما مستوى تحقيق الأهداف فقد كان ضعيفا فى حين كان

مستوى التكامل والعلاقات الودية يتراوح مابين متوسط ومرتفع وأن مستوى (الرضا) يتراوح مابين متوسط ومرتفع ، كما أظهرت النتائج أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تفسر نحو ٦٨.٢% من التباين فى التكيف ، ونحو٩٠% من التباين فى تحقيق الأهداف،وحالى٤.٧٣% من التباين فى التكامل ، ونحو ٧٦% من التباين فى الصحة والصيانة المنظمية وأن أهم تلك المتغيرات هى عمر الجمعية والتنسيق الرأسى، وحالة الخدمات المجتمعية، والرسمية ، والتدريب الوظيفى، و حجم الموارد البشرية وعدد التوابع التى تخدمهم الجمعية، وعدد سكان المجتمع المحلى وإدراك مفهوم التنمية ، والاتصال الداخلى والتنسيق الرأسى ، وفهم قواعد العمل ،وعدد سكان المجتمع المحلى ، ،التكامل، والمركزية، ومعرفة مسميات العمل الاجتماعى .

وبناءا على ماسبق يتضح اهمية هذا البحث ومواكبتة للمستجدات الحالية سواء على المستوى الأكاديمى او التطبيقى، فالأهتمام بدور المجتمع المدنى ومحدداتة بصفة عامة والجمعيات الأهلية ومنها جمعيات تنمية المجتمع المحلى بصفة خاصة أصبح مستقرا فى وجدان الخطاب العالمى والقومى بل والمحلى وخصوصا فى ظل هيمنة هذا القطاع على عمليات التنمية بكافة أشكالها ومداخلها لما حققه هذا القطاع فى الدول المتقدمة وتواضعة الشديد فى الدول النامية ومنها مصر. ألامر الذى يحتاج الى المزيد من البحوث والدراسات لتصحيح المسار والإسترشاد بالنجاحات التى تحققت والعمل على تلافى مواطن الخلل أينما وجدت . اما فيما يتعلق بمؤشرات قياس فعالية جمعيات التنمية موضوع البحث واسترشادا بما تم عرضة فإنة يعتبر متغير متعدد الأبعاد، وعلية سيتم الإعتماد على أربعة أبعاد للقياس هى :

١- قدرة الجمعية على تحقيق للانشطة التى تتضمنها مجالات العمل بها .
٢- قدرة الجمعية على تحقيق التكامل بين وحدات العمل والبيئة الخارجية لها .
٣- قدرة الجمعية على تحقيق تكيف العمل بداخلها .
٤- الرضا عن العمل بالجمعة .

وسوف يتم دراسة كل من الأبعاد الأربعة بشكل مستقل حتى يتم الوقوف على مدى تحقيق كل منها .

الفرض البحثى

للتحقق من مدى صحة الهدف الثالث يتم صياغة الفرض البحثي التالي :

توجد علاقة بين المتغيرات المستقلة المدروسة وفعالية جمعيات تنمية المجتمع بريف محافظة كفر الشيخ من حيث كل من درجة تحقيق الانشطة ،و درجة التكامل ، ودرجة التكيف ،و درجة الرضا عنها بوصفها متغيرات تابعة .

ولإختبار صحة هذا الفرض سوف يتم إختبارة فى صورتة الصفرية٠

الطريقة البحثية

اجرى هذا البحث بمحافظة كفر الشيخ لكونها مقر العمل للباحثان . وتنطوى شاملة البحث على جميع جمعيات تنمية المجتمع بريف المحافظة بكافة مراكزها والتى تم اشهارها حتى نهاية عام ٢٠٠٥ لضمان ممارستها الفعلية للاعمال التى انشئت من اجلها وانها خاضت تجربة العمل الميدانى لمدة لاتقل عن ثلاث سنوات وغير متوقفة عن العمل لاى سبب من الاسباب حتى يمكن تطبيق مقاييس الفاعلية التى سيتم تطبيقها على اى منها ، ووفقا لهذة المعايير فقد بلغ اجمال تلك الجمعيات ١٥٧ جمعية تعمل بالفعل لمدة لاتقل عن ثلاث سنوات وهى موزعة على مراكز المحافظة العشر وقد تم اختيار ٥٠%تقريبا من تلك الجمعيات على مستوى كل مركز إختيرا عشوائيا وبإجمالى ٨٠ جمعية تنمية، كما إعتبر رئيس الجمعية ممثلا لها ومعبرا عنها تعبيرا صادقا للحصول على البيانات اللازمة لأغراض البحث،كما إستخدمت إستمارة الإستبيان التى تم تصميمها واختبارها وإعدادها فى صورتها النهائية خلال المقابلة الشخصية لرؤساء الجمعيات لجمع البيانات والتى تمت خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٨ ويناير وفبراير ٢٠٠٩ ، كما تمت مراجعة البيانات وترميزها وتبويبها ، وتم الاستعانة ببعض الاساليب الاحصائية مثل التوزيع العددى والنسبى ومعامل الارتباط البسيط والانحدار الخطى المتعدد لتحليل البيانات .

المتغيرات البحثية وكيفية قياسها

أ-المتغيرات المستقلة : وهى عبارة عن عشر متغيرات نعرض لكل منها كتالى

١- عدد العاملين بالجمعية : وهو يعبر عن عددالعاملين بالجمعية سواء كانو موظفين او عمال ويعبر عنة كعدد مطلق.
٢- الإستفادة من التكنولوجيا : ويقصد بها مدى توافر الالات والاجهزة والمعدات الصالحة واللازمة لتيسير العمل وتحديثة ،وقد قيس من خلال التعرف على مدى توافر ثلاثة وعشرون نوعا من الالات والمعدات

والاجهزة سواء كانت كهربائية او اليكترونية او وسائل نقل او حمل او جر او مايلزم لحفظ المستندات او النقدية او أجهزة عرض اوإتصال وغيرها ، ومدى صلاحية كل منها للعمل لتعبر عن درجة التواجد٠(توجد، لاتوجد) بالاوزان (١ ، صفر) مرجحة بضربها فى درجة الصلاحية (صالحة وتستغل جيدا ، وصالحة وتستغل لحد ما ، صالحة ولا تستغل ، غير صالحة للعمل) بالاوزان (٣، ٢، ١،صفر) لكل نوع وجمعها لتعبرعن الدرجة الإجمالية لإستخدام التكنولوجيا .

٣- توافر البنية الاساسية المساندة :ويقصد بها درجة توافر خدمات البنية الأساسية من مياة وكهرباء وصرف صحى وتليفونات وخدمات البريد ووسائل مواصلات من والى الجمعيةبالاضافة الى مدى كفاية المبنى لاعمال الجمعية واعطيت الإستجابات (متوافرة وكافية ، متوافرة وغير كافية ، غير متوافرة) بالاوزان (٣، ٢ ،١)

٤- الإبتكارية : ويقصد بها مدى إستيعاب العاملين بالجمعية لبعض اللوائح المنظمة للعمل ، وإعداد التقارير المالية والفنية وإمساك الدفاتر المحاسبية ونظم المراجعة المالية والفنية وتقارير الكفاءة والوصف الوظيفى لكل موظف ومهارات إدارة التدريب والعمل من خلال الفريق والدخول فى شبكة عمل مع الجمعيات الاخرى وتطبيقهم لكل منها وقد قيست من خلال إحدى عشر بندا واعطيت الإستجابات (بدرجة كبيرة، بدرجة متوسطة ، بدرجة ضعيفة) بالاوزان (٣ ،٢ ،١) على الترتيب لكل من الاستيعاب والتطبيق ليعبرإجمالى مضروب كل منهما عن درجة الإبتكارية .

٥- حجم المشكلات التى تواجة الجمعية : ويقصد بها المشكلات التى تواجة الجمعية وتحد من فعالتها وقد قيست من خلال عرض احدى وعشرون نوعا من المشكلات التى يتوقع ان تواجة الجمعيات على رؤساء مجالس الإدارات للجمعيات عينة البحث لتوضيح عما اذا كانت تواجة جمعياتهم ام لا وإعطيت الاستجابات (توجد ،لا توجد) بالأوزان (١ ، صفر) على التوالى

٦- درجة نشاط مجلس الإدارة : ويقصد بها درجة قيام مجلس الإدارة بمهامه سواء من حيث الإنتظام فى حضور الاجتماعات ، ومشاركة الأعضاء فى المناقشات التى تتم داخل المجلس ، ومدى مطالبتة بالإعانة المالية للجمعية من قبل الجهة الإشرافية ، وسعية للحصول على منح مالية سواء من الداخل أو الخارج او تبراعات من قبل الأهالى ، وسعية لتنفيذ مشروعات إنتاجية مدرة للدخل وتحصيل إشتراكات أعضاء الجمعية العمومية وقد قيست بثمانية بنود واعطيت الإستجابات (بدرجة كبيرة ، بدرجة متوسطة ، بدرجة ضعيفة لأ) بالأوزان (٤ ، ٣ ، ٢ ، ١) على التوالى .

٧- وضوح قواعد العمل : ويقصد بها مدى وضوح اللوائح والقوانيين المنظمة للعمل بالجمعية لكل من رئيس وأعضاء المجلس واعضاء الجمعية العمومية والعامليين وجمهور المتعاملين بالجميعة وقد قيست من خلال خمس بنود واعطيت الإستجابات (واضحة جدا ، واضحة ، واضحة لحد ما ، غير واضحة ، غير واضحة على الإطلاق) بالاوزان (٤ ،٣ ،٢ ،١ ،صفر) على الترتيب وقد بلغ معامل الثبات لهذا المؤشر حوالى ٠.٨٦ وهى قيمة تعبر عن صلاحيتة للقياس.

٨- الرسمية :ويقصد بها مدى الحرص على متابعة الجديد باللوائح والالتزام بالقوانيين ،وعدم تطويع كل منها لانجاز بعض المهام، واللجوء للقوانيين عندالشك فى امر ما، وعدم التجاوز اذا ماإقتضى الأمر ،ومحاسبة المرءوسين وفقا للوائح والقوانيين ،وإبلاغ العامليين بها ، وقد قيست من خلال اثنى عشر بندا وأعطيت الاستجابات (دائما ، احيانا ،نادرا ، لا) بالاوزان (٣ ،٢ ،١ ، صفر) على الترتيب ، وبحساب معامل الثبات (الفا) وجد انة ٠.٧٨ وهذا يعنى انة يصلح كمؤشر للقياس .

٩- مشاركة العاملين فى أنشطة الحمعية :ويقصد بها مدى مشاركة العامليين بالجمعية فى الانشطة التى تنفذها الجمعية سواء الإعداد لاجتماعات او ندوات او محاولة تدبير موارد إضافية اوشراء أجهزة اوإجراء عمليات صيانة او الدخول فى شبكة عمل او الحصول على منح او الإعداد لانشطة جديدة وقد قيست بثمانية بنود ، واعطيت الإستجابات (دائما ، احيانا ،نادرا) بالاوزان (٣ ،٢ ،١) على الترتيب ، وبحساب معامل الثبات (الفا) وجد انة ٠.٧٨ وهذا يعنى انة يصلح كمؤشر للقياس

١٠- الإستقلالية :ويقصد بها القدرة على إتخاذ القرارات الخاصة بالجمعية بحرية بدون قيود اوضغوط او تدخل سواءعند وضع خطةالعمل، او إقرار برامج جديدة، اوتدبير موارد جديدة اوتعيين عاملين، اوشراء أجهزة، اوإجراء عمليات صيانة او الدخول فى شبكة عمل، او الحصول على منح ، وقدقيست بثمانية بنود واعطيت الإستجابات (دائما ، احيانا ،نادرا ، لا) بالاوزان (٣ ،٢ ،١ ، صفر) على الترتيب ، وبحساب معامل الثبات (الفا) وجد انة ٠.٨٢ وهذا يعنى انة يصلح كمؤشر للقياس .

ب- المتغيرات التابعة : وتشتمل على أربعة متغيرات نعرض لها كالتالى :

١. تحقيق الأنشطة ويقصد بها درجة قيام الجمعية بتنفيذ لأ نشطة المدرجة بمجالات عملها سواء رعاية الاسرة وخدمات الامومة والطفولة ومساندة المرأة الريفية فى أنشطة المجتمع وأنشطة النادى النسائى

وأنشطة نا دى الطفل وحديقة الطفل وحماية المستهلك وتقليل الإحتكارو محو الامية وإقامةالندوات الثقافية والدينية ونشر الوعى الصحى بين الأهالى والمسابقات الرياضية والترفيهية وخدمات البنية الأساسية والمرافق العامة وجمع المخلفات المنزلية والقروض الصغيرة والمتناهية الصغر وتقديم المساعدات المالية والعينية وتشغيل الخريجين تدعيم الانشطة ألإنتاجية المدرة للدخل وقد قيست من خلال خمسة عشر بندا واعطيت الاستجابات (تحققت ، وتحققت لحد ما ، لم تتحقق) بالأوزان (٢، ١ ، صفر) .وقد حسب معامل الثبات لهذا المؤشر وقد بلغ حوالى ٠.٧٩ وهى قيمة مرتفعة تعبر عن صلاحيتة للقياس

٢. التكامل :ويقصد بة درجة قيام الجمعية بتدعيم علاقات الإتصال سواء على المستوى الأفقى اى داخل مجتمعها المحلى او الرأسى اى بالمنظات العليا ذات الصلة بعملها وقد قيس من خلال خمسة عشر بندا وأعطيت الإستجابات (بدرجة كبيرة ، بدرجة متوسطة ، بدرجة ضعيفة) بالأوزان (٣ ، ٢ ، ١)على التوالى وبحساب معامل الثبات لهذا المؤشر وقد بلغ حوالى ٠.٨٦ وهى قيمة مرتفعة تعبر عن صلاحيتة للقياس

٣. التكيف : وقصد بة مدى توافر التسهيلات والوسائل الازمة لضبط ولاداء العمل بالجمعية من حيث توافر قاعة إجتماعات وقاعة لتدريب العاملين وورش إنتاجية ووجود توصيف وضيفى للعاملين وسجل حضور وأنصراف واجراء تقييم لاداء العامين وسجل مرتبات للعاملين ووجود سجلات مخزنية ومتابع النتائج التى تحققها سنويا وعرضها على الجمعية العمومية والإحتفاظ بالدفات البنكية ووجود محاسب وامين صندوق ذو خبرة محاسبية وغيرها وقد قيست من خلال ستة عشر بندا واعطيت الإستجابات (نعم ، لا) بالأوزان (١، ضفر) على التوالى وبحساب معامل الثبات لهذا المؤشر وقد بلغ حوالى ٠.٧٦ وهى قيمة مرتفعة تعبر عن صلاحيتة للقياس

٤. الرضا عن الجمعية : ويقصد به درجة شعور رئيس المجلس بالحب الاستمتاع التشوق للعمل بالجمعية وافتخاره بما حققته من انجازات وخدمتها للمجتمع المحلى وعدم الملل من العمل بالجمعية ومحاولته اظهار جمعيته بصورة واقعيه وتشجيع العاملين بها على البذل والعطاء وغيرها وقد قيست من خلال اربعة عشر بندا واعطيت الاستجابات (راض، لحد ما، غير راض) وبالاوزان (٣، ٢، ١) وبحساب معامل الثبات لهذا المؤشر فقد بلغ حوالى ٠.٧٨ وهى قيمة مرتفعة تعبر عن صلاحيتة للقياس.

النتائج ومناقشاتها

يمكن عرض النتائج وفقا لاهداف البحث مرتبة كالتالى :

أولا : النتائج التى تتعلق بالتعرف على مجالات عمل جمعيات تنمية المجتمع بإستعراض بيانات جدول (١) يتضح أن مجالات عمل الجمعيات عينة البحث تنقسم إلى اربع مجالات اساسية يمكن ترتيبها وفقا لدرجة تحقيقها حيث جاء المجال الخاص بمساندة المرأة الريفية وخدمات الأسرة والطفولة فى مقدمة مجالات العمل للجمعيات بعينة البحث وبدرجة متوسطة مقدارها (١.٠٩٦) وعلى رأس إهتمامات أنشطة هذا المجال كانت الانشطة الخاصة برعاية الأسرة وخدمات الامومة والطفولة (١.٥٨) ومساندة المرأة الريفية فى انشطة المجتمع اما الانشطة الثلاثة الاخرى فجاءت متقاربة سواء أنشطة النادى النسائى ، أو حماية المستهلك وتقليل الإحتكار ، وانشطة نادى وحديقة الطفل وبدرجة متوسطة مقدارها ٠.٩٦، ٠.٩٦ ، ٠.٧٤على الترتيب ثم يأتى المجال الخاص بنشر الوعى والمعرفة (١.٠٨٣) فى المرتبة الثانية وقد جاءت الانشطة الخاصة بمحو الامية (١.٤١) ، والندوات الثقافية والدينية (١.٣٥) على رأس انشطة هذا المجال . اما أنشطة نشر الوعى الصحى ، المسابقات الرياضية والترفيهية فقد كانت متقارب وبدرجة متوسطة بلغ مقدارها ٠.٧٣ ، ٠.٨٤ على الترتيب فى حين جاء المجال الخاص بالخدمات المالية والإقتصادية (١.٠١) فى المرتبة الثالثة وجاءت على رأس أنشطة هذا المجال الأنشطة الخاصة بتدعيم الانشطة الإنتاجية المدرة للدخل ، وتقديم المساعدات المالية والعينية وبدرجة متوسطة مقدارها ١.٢٣ ، ١.٠٠ على الترتيب أما بقية االأنشطة الخاصة بتشغيل الخريجين وتقديم القروض الصغيرة والمتناهية الصغر فكانت متقاربة من حيث درجة تحقيقها وبدرجة متوسطة مقدارها ٠.٩٥ ،٠.٨٦ على التوالى . واخيراياتى مجال حماية البيئة وخدمات البنية الأساسية وبدرجة متوسطة مقدارها (٠.٧٥) فى المرتبة الرابعة والاخيرة ويشتمل على الانشطة الخاصة بخدمات البنية الأساسية والمرافق العامة وجمع المخلفات المنزلية وبدرجة متوسطة مقدارها ٠.٧٦ ، ٠.٧٤ على التوالى .

جدول (١): توزيع جمعيات تنمية المجتمع عينة البحث وفقا لمدى تحقيقها لأنشطة ومجالات عملها.

مجالات وأنشطة العمل	تحققت		لحد ما		لم تتحقق		الدرجة المتوسطة
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	
أولا : مساندة المرأة وخدمات الاسرة الطفولة							(١.٠٩٦)
١- رعاية الاسرة وخدمات الامومة والطفولة	٤٩	٦١.٣	٢٨	٣٥.٠	٣	٣.٨	١.٥٨
٢- مساندة المرأة الريفية فى أنشطة المجتمع	٤٠	٥٠.٠	١٩	٢٣.٨	٢١	٢٦.٣	١.٢٤
٣- أنشطة النادى النسائى	٢٢	٢٧.٥	٣٤	٤٢.٥	٢٤	٣٠.٠	٠.٩٦
٤- أنشطة نا دى الطفل وحديقة الطفل	١٦	٢٠.٠	٢٧	٣٣.٨	٣٧	٤٦.٣	٠.٧٤
٥- حماية المستهلك وتقليل الإحتكار	١٩	٢٣.٨	٣٨	٤٧.٥	٢٣	٢٨.٨	٠.٩٦
ثانيا : نشر الوعى والمعرفة .							(١.٠٨٣)
٦- محو الامية	٤٩	٦١.٣	١٥	١٨.٨	١٦	٢٠.٠	١.٤١
٧- الندوات الثقافية والدينية	٣٢	٤٠.٠	٤٤	٥٥.٠	٤	٥.٠	١.٣٥
٨- نشر الوعى الصحى بين الأهالى	١٧	٢١.٣	٢٤	٣٠.٠	٣٩	٤٨.٨	٠.٧٣
٩- المسابقات الرياضية والترفيهية	١٨	٢٢.٥	٣١	٣٨.٨	٣١	٣٨.٨	٠.٨٤
ثالثا : حماية البيئة وخدمات البنية الأساسية							(٠.٧٥)
١٠- خدمات البنية الأساسية والمرافق العامة	٨	١٠.٠	٤٥	٥٦.٣	٢٧	٣٣.٨	٠.٧٦
١١- جمع المخلفات المنزلية	١٩	٢٣.٨	٢١	٢٦.٣	٤٠	٥٠.٠	٠.٧٤
رابعا : الخدمات المالية الإقتصادية .							(١.٠١)
١٢- القروض الصغيرة والمتناهية الصغر	١٦	٢٠.٠	٣٧	٤٦.٣	٢٧	٣٣.٨	٠.٨٦
١٣- تقديم المساعدات المالية والعينية	٣١	٣٨.٨	١٨	٢٢.٥	٣١	٣٨.٨	١.٠٠
١٤- تشغيل الخريجين	٢١	٢٦.٣	٣٤	٤٢.٥	٢٥	٣١.٣	٠.٩٥
١٥- تدعيم الانشطة الإنتاجية المدرة للدخل	٢٩	٣٦.٣	٤٠	٥٠.٠	١١	١٣.٨	١.٢٣

وبنظرة شمولية يتضح من النتائج بالجدول (١) أن مايقل قليلا عن ثلثى الجمعيات بالعينة (٦١.٣ %) قد حققت الأنشطة الخاصة برعاية الأسرة وخدمات الامومة والطفولة ، ومحو الامية والنصف منها (٥٠ %)

قد حقق الأنشطة الخاصة بمساندة المرأة فى أنشطة المجتمع . وان حوالى النصف او مايزيد عن النصف قد حقق الأنشطة الخاصة بالبنية الاساسية والمرافق العامة (٥٦ %) ، الندوات الثقافية والدينية(٥٥ %) ، تدعيم الانشطة ألإنتاجية المدرة للدخل (٥٠ %) لحد ما . وعلى العكس فإن حوالى النصف أو يقل قليلا من تلك الجمعيات لم تحقق الأنشطة الخاصة بجمع الخلفات المنزلية (٥٠%) ،ونشر الوعى الصحى (٤٨.٨%) ، وأنشطة نادى الطفل (٤٦.٣ %) كما ان حوالى ثلث الجمعيات اومايزيد قليلا لم تحقق الأنشطة الخاصة بالندوات الثقافية والدينية (٣٨.٨ %) ،والمسابقات الرياضية والترفيهية (٣٨.٨ %) ، وتقديم القروض الصغيرة والمتناهية الصغر (٣٣.٨ %) ومجالات البنية الأساسية والمرافق العامة (٣٣.٨%) وتشغيل الخريجين (٣١.٣%) . كما ان مايتروح مابين الخمس والربع او مايزيد قليلا من الجمعيات لم تحقق الأنشطة الخاصة بأنشطة النادى النسائى (٣٠%) ، وحماية المستهك وتقليل الإحتكار (٢٨.٨ %) ،ومساندة المرأة الريفية فى أنشطة المجتمع (٢٦.٣%) ، ومحو الامية (٢٠%) .

وعلى ذلك يمكن القول ان درجة تحقيق الأنشطة التى تقوم عليها جمعيات تنمية المجتمع التى شملها البحث كانت حول المتوسط وان معظم الأنشطة التى حققتها تلك الجمعيات تنحصر فى الأنشطة التى قامت عليها منذ بدايات عملها وأن الغالبية منها لم تأخذ بزمام المبادرة والعمل بالأنشطة التى تمكنها من محاكاة الجمعيات الرائدة والتى تركز على الانشطة التنموية .

ثانيا : النتائج التى تتعلق بمستوى فعالية جمعيات تنمية المجتمع .

للوقوف على مستوى فعالية جمعيات تنمية المجتمع بعينة البحث يمكن إستعراض النتائج على مستوى كل من المحاور الأربعة التى قيست من خلالها الفعالية المنظمية وهى : تحقيق الأهداف ، والتكامل ، والتكيف ، والرضا عن الجمعية . وتوضح بيانات جدول (٢)ان مايقرب من ثلثى تلك الجمعيات (٦٢.٥ %) قد حققت أهدافها (الأنشطة) بمستوى متوسط فى حين تراوح مستوى تحقيق الأهداف للجمعيات الاخرى (٣٧.٥%) مابين مرتفع ومنخفض وعلى التساوى بينهما . وهذة النتائج تكشف عن ان حوالى ٨٠% من الجمعيات بالعينة مازالت أمامها شوطا كبيرا حتى تحقق الكثير من الأنشطة المدرجة بخطة عملها وبصفة خاصة الأنشطة التى تمكنها من تدعيم أنشطة التنمية فى مجتمعها المحلى .

كما توضح بيانات جدول (٣) ان مايزيد عن نصف الجمعيات بالعينة (٥٦.٢٥%) كان مستوى التكامل بها متوسط اما مستوى التكامل لباقى الجمعيات يتراوح مابين مرتفع (٣٣.٧٥%) ، ومنخفض (١٠%) .وهذة النتائج تكشف عن حوالى ثلثى الجمعيات (٦٦.٢٥) تحتاج الى مزيد من تدعيم علاقات الإتصال سواء على المستوى الأفقى اى بينها وبين المنظمات الموجودة داخل المجتمع المحلى ، او على المستوى الرأسى اى بينها بين المنظمات الاخرى على المستوى الاعلى .

جدول (٢): توزيع جمعيات تنميه المجتمع المحلى وفقا لمستوى تحقيق الأهداف

مستوى تحقيق الأهداف	عدد	%
منخفض (١٠ـ فأقل)	١٥	١٨.٧٥
متوسط (١١ ـ ٢٠)	٥٠	٦٢.٥
مرتفع (٢١ ـ فأكثر)	١٥	١٨.٧٥
الإجـمالـى	٨٠	١٠٠

جدول (٣): توزيع جمعيات تنميه المجتمع المحلى وفقا لمستوى التكامل

مستوى تحقيق الأهداف	عدد	%
منخفض (٢٦ درجة ـ فأقل)	٨	١٠.٠٠
متوسط (٢٧ ـ ٣٧ درجة)	٤٥	٥٦.٢٥
مرتفع (٣٨ درجة ـ فأكثر)	٢٧	٣٣.٧٥
الإجـمالـى	٨٠	١٠٠

أما فيما يتعلق بمستوى التكيف للجمعيات التى تتضمنها عينة البحث فتوضح بيانات جدول (٤) ان مايقرب من ثلثى تلك الجمعيات (٦٢.٥ %) كان مستوى التكيف بها مرتفع ، فى حين كان مستوى التكيف للجمعيات لما يقل عن الثلث قليلا (٣٢.٥ %) متوسطا وقلة قليلة منها (٥%) فقط كان مستوى التكيف بها ضعيفا وقد يكشف ذلك ممثلى مجالس الإدارات لجمعيات تنمية المجتمع وهم متطوعون للعمل بتلك

الجمعيات ويقومون على إدارة شئونها وتمثلها فى جميع المواقف وقد يكون ذلك دافعا لتوفير جميع التسهيلات اللازمة للعمل بها .

جدول (٤) توزيع جمعيات تنميه المجتمع المحلى وفقا لمستوى التكيف

مستوى تحقيق الأهداف	عدد	%
منخفض (٦ درجات ـ فأقل)	**٤**	**٥.٠٠**
متوسط (٧ ـ ١١ درجة)	**٢٦**	**٣٢.٥٠**
مرتفع (١٢ درجة ـ فأكثر)	**٥٠**	**٦٢.٥٠**
الإجـمالـى	**٨٠**	**١٠٠**

أما فيما يتعلق بمستوى الرضا عن الجمعية توضح النتائج أن مايزيد عن نصف الجمعيات (٥٨.٧٥%) كان مستوى رضا رؤساء مجالس إدارات الجمعيات عينة البحث متوسطا فى حين كان مستوى الرضا عن الجمعية لثلث رؤساء الجمعيات (٣٥ %) كان مرتفعا ،وقلة قليلة (٦.٢٥ %) من الرؤساء كان رضاهم عن الجمعية منخفضا وهذة النتائج عن حوالى ثلثى رؤساء المجالس الجمعيات بالعينة كان رضاهم عن الجمعيات دون المستوى وهذا يكشف عن طموحاتهم للارتقاء بجمعياتهم مازال أعلى مما تحقق إلى أن تتوافر أليات العمل وأختيار نوعية المشروعات التى تحقق لها التمكين من تدعيم التنمية المحلية جدول (٥) .

جدول (٥): توزيع جمعيات تنمية المجتمع المحلى وفقا لمستوى الرضا

مستوى تحقيق الأهداف	عدد	%
منخفض (٢٣ درجة ـ فأقل)	٥	٦.٢٥
متوسط (٢٤ ـ ٣٣ درجة)	٤٧	٥٨.٧٥
مرتفع (٣٤ درجة ـ فأكثر)	٢٨	٣٥.٠٠
الإجـمالـى	٨٠	١٠٠

ثالثا : النتائج التى تتعلق بمحددات فعالية جمعيات تنمية الجتمع

للتعرف على محددات فعالية جمعيات تنمية الجتمع تم إجراء تحليل الارتباط البسيط والإنحدار المتعدد للمتغيرات المسقلة وكل محور من المحاور الأربعة التى قيست من خلالها فاعلية الجمعيات بالعينة ويتم عرضها مرتبة كالتالى .

أ – نتائج الإرتباط البسيط والإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة وتحقيق الأهداف كمتغير تابع.

بإستعراض بيانات جدول (٦) يتضح أن من بين المتغيرات المستقلة العشرة التى إنطوى عيها البحث يوجد ستة متغيرات ذات علاقة إرتباطية بسيطة معنوية بدرجة تحقيق الأهداف وهى درجة الإستفادة من التكنولوجيا (٠.٣٨٠)، درجة توافر البنية المساندة للعمل (٠.٣٧٤) ، ودرجة المشكلات التى تواجة الجمعيات (٠.٢٧٦) ، درجة نشاط مجلس الإدارة (٠.٣٥١) ، درجة الرسمية (٠.٦٨٢) ،واخيرا ودرجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية (٠.٦٩٩) وجميع معاملات الإرتباط للمتغيرات الستة ذات دلالة مغزوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ وفى الإتجاة المتوقع عدا معامل الإرتباط الخاص بمتغير درجة المشكلات التى تواجة الجمعية فقد كان مغزويا عند مستوى ٠.٠٥ وعكس الاتجاة المتوقع وقد يرجع ذلك أن السعى لتحقيق الأهداف (الأنشطة) يحتاج الى المزيد من الأمكانات والتمويل والتدريب وكوادر ذات كفاءة والإحتكاك بالجهات الإشرافية والاخرى المساعدة كل ذلك ينتج مشكلات تواجه العمل قد تحد منه ولكن لاتوقفه .

وعند استعراض علاقة المتغيرات المستقلة العشرة مجتمعة بفعالية تحقيق الأهداف للجمعيات محل الدراسة توضح بيانات نفس الجدول رقم (٦) ان المتغيرات المستقلة العشرة مجتمعة ذات علاقة إرتباطية مغزوية بتحقيق الأهداف وبمعامل إرتباط متعدد (R) مقدارة ٠.٨١٥ حيث بلغت قيمة (ف) حوالى ١٣.٦٣٠ وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ ، وأن المتغيرات المستقلة العشرة تفسر حوالى ٦٦.٤% من التباين فى درجة تحقيق الأهداف حيث بلغ معامل التحديد(R^2) ٠.٦٦٤كما تشير قيم معاملات الإنحدار الجزئى القياسى ان اهم المتغيرات المستقلة إسهاما فى تفسير التباين فى درجة تحقيق الأهداف كانت أربعة متغيرات هى : درجة الرسمية (٠.٤٤٧) ،و درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية (٠.٢٥٥) ، ثم درجة نشاط مجلس الإدارة (٠.١٨٢) ، واخيرا درجة الإستقلالية (٠.١٥٢) وجميعها قيم معنوية عند

المستوى الإحتمالى ٠.٠٥ عدا معامل الإنحدار الجزئى القياسى لدرجة الرسمية فقد كان معنويا عند مستوى ٠.٠١ كما اكد تحليل الإنحدار التدرجى Stepwise (النموذج المختزل) ثبات تأثير هذة المتغيرات المستقلة الأربعة دون حذف او إضافة . وان هذة المتغيرات المستقلة الأربعة تفسر وحدها حوالى ٦٣.١ % من التباين فى درجة تحقيق الأهداف كمتغير تابع ٠

وعند مقارنة قيم معاملات الإرتباط البسيط والإنحدار الجزئى القياسى يتضح مغزوية العلاقة ثلاثة متغيرات مستقلة فقط وهى: درجة نشاط مجلس الإدارة، درجة الرسمية ، درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية سواءعلى مستوى العلاقة البسيطة أو فى ظل وجود المتغيرات الاخرى وعند نفس المستوى الإحتمالى ٠.٠١ وتلاشى مغزوية ثلاث متغيرات اخرى هى : درجة الإستفادة من التكنولوجيا ، ودرجة توافر البنية المساندة للعمل ، ودرجة المشكلات التى تواجة الجمعية وظهور تأثير درجة الإستقلالية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠٥جدول (٦).

جدول (٦): نتائج تحليل الإرتباط البسيط والإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة ودرجة تحقيق الانشطة

المتغيرات المستقلة	معامل الإرتباط البسيط	معامل الإنحدار الجزئى القياسى (النموذج الكامل)	معامل الإنحدار الجزئى القياسى (النموذج المختزل)
عدد العاملين بالجمعية	٠.١٧٨ -	٠.٠٦٦ -	
درجة الإستفادة من التكنولوجيا	٠.٣٨٠**	٠.١٣٤	
درجة توافر البنية المساندة للعمل	٠.٣٧٤ **	٠.٠١٩ -	
درجة الإبتكارية المنظمية	٠.١٨٨	٠.٠٢٠	
درجة المشكلات التى تواجة الجمعية	٠.٢٧٦*	٠.١١٤	
درجة نشاط مجلس الإدارة	٠.٣٥١**	٠.١٨٢*	٠.١٨٦**
وضوح قواعدالعمل	٠.٠٧٠	٠.٠٤٢ -	
درجة الرسمية	٠.٦٨٢**	٠.٤٤٧**	٠.٤٢٦**
درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية	٠.٦٩٩**	٠.٢٥٥*	٠.٣٥٤**
درجة الإسقلالية	٠.١٩٢	٠.١٥٢*	٠.١٤٧*
معامل الإرتباط المتعدد		٠.٨١٥	٠.٧٩٥
معامل التحديد		٠.٦٦٤	٠.٦٣١
قيمة (ف)		١٣.٦٣٠**	٣٢.١٠٧**

ب – نتائج الإرتباط البسيط والإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة ودرجة التكامل كمتغير تابع :

بإستعراض بيانات جدول (٧) يتضح أن من بين المتغيرات المستقلة العشرة التى إنطوى عيها البحث يوجد ثلاثة متغيرات ذات علاقة إرتباطية بسيطة معنوية بدرجة التكامل وهى : درجة نشاط مجلس الإدارة (٠.٢٨٨) ، درجة الرسمية (٠.٢٩٨) ، واخيرا درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية (٠.٣٣٠) وجميع معاملات الإرتباط للمتغيرات الثلاثة ذات دلالة مغزوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ وفى الإتجاة المتوقع ٠

وعند استعراض علاقة المتغيرات المستقلة العشرة مجتمعة بفعالية تحقيق الأهداف للجمعيات محل الدراسة توضح بيانات نفس الجدول رقم (٧) ان المتغيرات المستقلة العشرة مجتمعة ذات علاقة إرتباطية مغزوية بدرجة التكامل وبمعامل إرتباط متعدد (R) مقدارة ٠.٤٩٩ حيث بلغت قيمة (ف) حوالى ٢.٢٨٣ وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ ، وأن المتغيرات المستقلة العشرة تفسر حوالى ٢٤.٩% من التباين فى درجة التكامل حيث بلغ معامل التحديد(R^2) ٠.٠.٢٤٩كما تشير قيم معاملات الإنحدار الجزئى القياسى ان اهم المتغيرات المستقلة إسهاما فى تفسير التباين فى درجة التكامل كانت متغيرين إثنين فقط هما : درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية (٠.٣٣٠) ، ثم درجة المشكلات التى تواجة الجمعية (- ٠.٢١٥) معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠٥ كما أوضح تحليل الإنحدار التدرجى Stepwise (النموذج المختزل) ثبات تأثير متغير درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية ، وتلاشى تاثير درجة المشكلات وظهور تأثير درجة نشاط مجلس الإدارة .وان هذين المتغيرين يفسران وحدهما حوالى ١٥.١ % من التباين فى درجة التكامل كمتغير تابع ٠

وعند مقارنة قيم معاملات الإرتباط البسيط والإنحدار الجزئى القياسى يتضح مغزوية علاقة متغير درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية سواءعلى مستوى العلاقة البسيطة أو فى ظل وجود المتغيرات الاخرى وعند نفس المستوى الإحتمالى ٠.٠١ جدول (٧).

جدول (٧): نتائج تحليل الإرتباط البسيط والإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة ودرجة التكامل.

المتغيرات المستقلة	معامل الإرتباط البسيط	معامل الإنحدار الجزئى القياسى (النموذج الكامل)	معامل الإنحدار الجزئى القياسى (النموذج المختزل)
عدد العاملين بالجمعية	٠.٠٤٩	٠.٠٨٣	
درجة الإستفادة من التكنولوجيا المنظمية	٠.٠١٨	-٠.١٦٠	
درجة توافر البنية المساندة للعمل	٠.١٠٨	-٠.٠٠٨	
درجة الإبتكارية المنظمية	٠.١٨٦	٠.١٢٧	
درجة المشكلات التى تواجة الجمعية	-٠.٠٨٨	-*٠.٢١٥	
درجة نشاط مجلس الإدارة	**٠.٢٨٨	٠.٢١٦	**٠.٢٢٦
وضوح قواعدالعمل	٠.١٢٤	.٠.٠٤١	
درجة الرسمية	**٠.٢٩٨	٠.١٠١	
درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية	**٠.٣٣٠	*٠.٣٣٠	**٠.٢٨١
درجة الإسقلالية	٠.٠٣٧	-٠.٠٢٠	
معامل الإرتباط المتعدد		٠.٤٩٩	٠.٣٩٧
معامل التحديد		٠.٢٤٩	٠.١٥٨
قيمة (ف)		٢.٢٨٣	**٧.٢١٣

ج – نتائج الإرتباط البسيط والإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة التكيف كمتغير تابع.

بإستعراض بيانات جدول (٨) يتضح أن من بين المتغيرات المستقلة العشرة التى إنطوى عيها البحث يوجد ستة متغيرات ذات علاقة إرتباطية بسيطة معنوية بدرجة التكيف وهى : درجة الإستفادة من التكنولوجيا (٠.٤٦٠) ، ودرجة توافر البنية المساندة للعمل (٠.٥٤٣) ، ودرجة الإبتكارية المنظمية (٠.٢٥٠) ، درجة نشاط مجلس الإدارة (٠.٣٦٧) ، درجة الرسمية (٠.٤٨٧) ، واخيرا ودرجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية (٠.٤٤٤) وجميع معاملات الإرتباط للمتغيرات الستة ذات دلالة مغزوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ وفى الإتجاة المتوقع عدا متغير درجة الإبتكارية المنظمية فقد كان مغزويا عند مستوى ٠.٠٥

وعند استعراض علاقة المتغيرات المستقلة العشرة مجتمعه بفعالية التكيف للجمعيات محل الدراسة توضح بيانات نفس الجدول رقم (٨) ان المتغيرات المستقلة العشرة مجتمعة ذات علاقة إرتباطية مغزوية بدرجة التكيف وبمعامل إرتباط متعدد (R) مقدارة ٠.٧٢٧ حيث بلغت قيمة (ف) حوالى ٧.٧٢٤ وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ ، وأن المتغيرات المستقلة العشرة تفسر حوالى ٥٢.٨% من التباين فى درجة التكيف حيث بلغ معامل التحديد(R^2) ٠.٥٢٨ كما تشير قيم معاملات الإنحدار الجزئى القياسى ان اهم المتغيرات المستقلة إسهاما فى تفسير التباين فى درجة التكيف هما متغيرى هى درجة الرسمية (٠.٣٧٥) ، ودرجة توافر البنية الأساسية المساندة (٠.٢٩٨) وكل منهما قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ كما أكد تحليل الإنحدار التدرجى Stepwise (النموذج المختزل) ثبات تأثير هذين المتغيرين وعلى نفس المستوى الإحتمالى بالإضافة إلى ظهور معنوية تأثير متغيرين آخرين هما عدد العاملين بالجمعية ودرجة الإستفادة من التكنولوجيا المنظمية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠٥كما اوضح ان المتغيرات المستقلة الأربعة تفسر وحداها حوالى ٤٦.٩% من التباين فى درجة التكيف كمتغير تابع ٠

وعند مقارنة قيم معاملات الإرتباط البسيط والإنحدار الجزئى القياسى يتضح ثبات مغزوية علاقة متغيرى درجة الرسمية ودرجة توافر البنية المساندة للعمل سواءعلى مستوى العلاقة البسيطة أو فى ظل وجود المتغيرات الاخرى وعند نفس المستوى الإحتمالى ٠.٠١ وتلاشى مغزويةاربعة متغيرات هى درجة الإستفادة من التكنولوجيا ، ، ودرجة الإبتكارية ، درجة نشاط مجلس الإدارة ، درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية .

جدول (٨): نتائج تحليل الإرتباط البسيط والإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة ودرجة التكيف

المتغيرات المستقلة	معامل الإرتباط البسيط	معامل الإنحدار الجزئى القياسى	معامل الإنحدار الجزئى القياسى

		(النموذج الكامل)	(النموذج المختزل)
عدد العاملين بالجمعية	٠.١٠١	٠.١٥٨	*٠.١٩٨
درجة الإستفادة من التكنولوجيا المنظمية	**٠.٤٦٠	٠.١٩٧	*٠.١٩٦
درجة توافر البنية المساندة للعمل	**٠.٥٤٣	**٠.٢٩٨	**٠.٣٥٦
درجة الإبتكارية المنظمية	*٠.٢٥٠	٠.٠٧٧	
درجة المشكلات التى تواجة الجمعية	٠.١٣٤	٠.٠٠٤	
درجة نشاط مجلس الإدارة	**٠.٣٦٧	٠.١٢٨	
وضوح قواعدالعمل	٠.١٣٩	٠.٠٧١	
درجة الرسمية	**٠.٤٨٧	**٠.٣٧٥	**٠.٣٩٦
درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية	**٠.٤٤٤	-٠.٠١٥	
درجة الإسقلالية	٠.١٣٤	٠.٠٥٠	
معامل الإرتباط المتعدد		٠.٧٢٧	٠.٧٠٤
معامل التحديد		٠.٥٢٨	٠.٤٦٩
قيمة (ف)		**٧.٧٢٤	**١٨.٤٦٩

د– نتائج الإرتباط البسيط والإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة ودرجة الرضا عن الجمعية كمتغير تابع :

بإستعراض بيانات جدول (٩) يتضح أن من بين المتغيرات المستقلة العشرة التى إنطوى عيها البحث يوجد ستة متغيرات ذات علاقة إرتباطية بسيطة معنوية بدرجة الرضا عن الجمعية وهى عدد العاملين بالجمعية (٠.٤٧٢) درجة الإستفادة من التكنولوجيا (-٠.٢٤٤)، ودرجة الإبتكارية (٠.٢٥٣) ، وضوح قواعد العمل (٠.٢٥٠)، ، درجة الرسمية (-٠.٣١٤) ، واخيرا درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية (-٠.٣٩٢) وجميع معاملات الإرتباط للمتغيرات الستة ذات دلالة مغزوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ عدا معامل الإرتباط الخاص بمتغيرى درجة الإستفادة من التكنولوجيا ، ودرجة الإبتكارية فقد كان مغزويا عند مستوى ٠.٠٥

وعند استعراض علاقة المتغيرات المستقلة العشرة مجتمعة بدرجة الرضاعن الجمعية توضح بيانات نفس الجدول رقم ( ) ان المتغيرات المستقلة العشرة مجتمعة ذات علاقة إرتباطية مغزوية بدرجة الرضاعن الجمعية وبمعامل إرتباط متعدد (R) مقدارة ٠.٧٣١ حيث بلغت قيمة (ف) حوالى ٧.٩٢٧ وهى قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالى ٠.٠١ ، وأن المتغيرات المستقلة العشرة تفسر حوالى ٥٣.٥% من التباين فى درجة ودرجة الرضاعن الجمعية حيث بلغ معامل التحديد(R^2) ٠.٥٣٥كما تشير قيم معاملات الإنحدار الجزئى القياسى ان اهم المتغيرات المستقلة إسهاما فى تفسير التباين فى درجة الرضاعن الجمعية كانت أربعة متغيرات هى : عدد العاملين بالجمعية (٠.٣٨٣)، ودرجة الإبتكارية (٠.٣٧٠)، ووضوح قواعد العمل (٠.٢٨٥) ، واخيرا درجة نشاط مجلس الإدارة (-٠.٢٢٣) وجميعها قيم معنوية عند المستوى الاحتمالى ٠.٠١ عدا معامل الإنحدار الجزئى القياسى لدرجة نشاط مجلس الإدارة فقد كان معنويا عند مستوى ٠.٠٥ كما اكد تحليل الإنحدار التدرجى Stepwise (النموذج المختزل) ثبات تأثير هذة المتغيرات المستقلة الأربعة إضافة الى متغير خامس وهو درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية . وان هذة المتغيرات المستقلة الخمسة تفسر وحدها حوالى ٤٩.٣ % من التباين فى ودرجة الرضاعن الجمعية كمتغير تابع ٠

وعند مقارنة قيم معاملات الإرتباط البسيط والإنحدار الجزئى القياسى يتضح مغزوية علاقة ثلاثة متغيرات مستقلة فقط وهى : عدد العاملين بالجمعية ، ودرجة الإبتكارية ، ووضوح قواعد العمل سواءعلى مستوى العلاقة البسيطة أو فى ظل وجود المتغيرات الاخرى وعند المستوى الإحتمالى ٠.٠٥ على الأقل وتلاشى مغزوية ثلاث متغيرات اخرى هى : درجة الإستفادة من التكنولوجيا ، ودرجة الرسمية ، ودرجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية وظهور تأثير درجة نشاط مجلس الإدارة عند المستوى الإحتمالى ٠.٠٥ وفى عكس الإتجاة المتوقع جدول (٩).وقد يرجع ذلك الى أن نشاط مجلس الإ دارة قد لايكلل بتحقيق ما يسعى إليه لافتقاده النفوذ السياسى والوعى الإجتماعى أو عدم توافر العلاقات الشخصية او عدم الوعى الكافى بطبيعة العمل الإجتماعى فقد تكون هناك جمعيات الرجل الواحد وهورئيس المجلس والقائم على شئونها دون الرجوع لأعضاء المجلس (مجلس الظل) وهذا لا يوافق نشاط المجلس مع درجة الرضا عن الجمعية٠

جدول (٩): نتائج تحليل الإرتباط البسيط والإنحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة ودرجة الرضاعن الجمعية

المتغيرات المستقلة	معامل الإرتباط	معامل الإنحدار	معامل الإنحدار

	البسيط	الجزئى القياسى (النموذج الكامل)	الجزئى القياسى (النموذج المختزل)
عدد العاملين بالجمعية	٠.٤٧٢ **	٠.٣٨٣**	٠.٣٨٨**
درجة الإستفادة من التكنولوجيا المنظمية	-٠.٢٤٤*	-٠.١٧١	
درجة توافر البنية المساندة للعمل	-٠.٢٠٧	٠.٠٢٦	
درجة الإبتكارية المنظمية	٠.٢٥٣*	٠.٣٧٠**	٠.٣٣٢**
درجة المشكلات التى تواجة الجمعية	٠.١٣٩	-٠.٠٧٢	
درجة نشاط مجلس الإدارة	-٠.١١٩	-٠.٢٢٣*	-٠.٢٠٩*
وضوح قواعدالعمل	٠.٢٥٠*	٠.٢٨٥**	٠.٢٧١**
درجة الرسمية	-٠.٣١٤**	-٠.١٤١	
درجة مشاركة العاملين فى أنشطة الجمعية	-٠.٣٩٢**	-٠.١٨٣	-٠.٣٤٢**
درجة الإسقلالية	٠.٠٠٤	٠.٠٧٠	
معامل الإرتباط المتعدد		٠.٧٣١	٠.٧٠٢
معامل التحديد		٠.٥٣٥	٠.٤٩٣
قيمة (ف)		٧.٩٢٧**	١٤.٤١٧**

رابعا: المشكلات التى تواجة جمعيات تنمية المجتمع وتحد من فاعليتها للتعرف على المشكلات التى تواجة جمعيات التنمية بعينة البحث فقد طرح على رؤساء مجالس تلك الجمعيات احدى وعشرون نوعا من المشكلات يتوقع أنها تواجة العمل بجمعيات التنمية لتوضيح ما إذا كانت تجابة جمعياتهم أم لا وهذة المشكلات موزعة على أربع مجموعات هى مجموعة المشكلات التمويلية ، مجموعة المشكلات الإدارية والتنسيقية ، مجموعة مشكلات الخاصة بالعاملين بالجمعية ، مجموعة مشكلات تتعلق بمقر الجمعية وتجهيزاتة .

وبإستعراض بيانات جدول (١٠) يتضح ان هناك ثلاث مشكلات تواجة كافة (١٠٠%)الجمعيات بالعينة منها اثنين يتعلقان بالنواحى التمويلية وهما عدم التمكن من الحصول على منح مالية سواء من الداخل أو الخارج واخرى تتعلق بعدم تجهيز المبنى ونقص الخدمات والمرافق٠ وسبع مشكلات تواجة الغالبية العظمى (٨٥ %-لاقل من ١٠٠ %) من الجمعيات محل البحث منها مشكلتين تتعلقان بالجوانب التمويلية وهى وعدم وجود أنشطة مدرة للدخل ، وعدم إنتظام أعضاء الجمعية العمومية فى سداد اشتراكات العضوية٠ وإثنين يتعلقان بالمقر وتجهيزاتة وهما سوء حالة المبنى وعدم كفايتة ، ونقص المعدات والأدوات والأجهزة اللازمة للعمل٠ وثلاث مشكلات تتعلق بالعاملين بالجمعية وهما عدم اقبال الكوادر ذات الخبرة للعمل بالجمعية ، عدم اقبال المتطوعين للعمل بالجمعية ، وعدم كفاية العاملين بالجمعية وتركهم العمل بها ٠

كما كانت هناك سبع مشكلات تواجة غالبية (٧٠ % لاقل من ٨٥%) الجمعيات منها ثلاث مشكلات تتعلق بالجوانب الإدارية والتنسيقية وهى ، ضعف التنسيق ببين الجمعية والمصالح الأخرى بالقرية، وتعنت القوانين المالية وإعاقة العمل بالجمعية، وعدم تعاون الجهة الإشرافية للتوسع فى أنشطة الجمعية، مشكلتان تتعلقان بالجوانب التمويلية وهما ضعف الإعانات المالية المقدمة من الجهة الإشرافية، ندرة التبرعات المالية للجمعية من قبل الأهالى، ومشكلة واحدة خاصة بالعاملين وهى نقص خبرة بعض العاملين بالعمل الأهلى وأخرى خاصة بنقص مستلزمات التشغيل٠

فى حين كانت هناك أربعة مشكلات تواجة مالايقل عن النصف ومالا يزيد عن الثلثين (٥٢% - ٦٦.٢%) من الجمعيات بالعينة منها مشكلة تتعلق بالمقر وهى عدم مناسبة موقع الجمعية ، ومشكلتين تتصلان بالعالمين بالجمعية وهما ضعف المرتبات للعاملين وعدم مناسبتها لطبيعة العمل، عدم وجود برنامج تدريبى للعاملين بالجمعية ، واخرى إدارية وتنسيقية وهى ضعف التنسيق بين الجمعيةوالجهات الإدارية العليا٠

جدول (١٠): المشكلات التى تواجه جمعيات تنمية المجتمع بالعينة وفقا لرؤية رؤساء مجالس الإدارة

المشكلات التى تواجة جمعيات تنمية المجتمع	توجد		لا توجد		الاجمالى	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
أولا: المشكلات التمويلة						
ندرة التبرعات المالية للجمعية من قبل الأهالى	٦٣	٨١.٢	٧	٨.٨	٨٠	١٠٠
عدم وجود انشطة مدرة للدخل	٧٧	٩٦.٢	٣	٣.٨	٨٠	١٠٠
عدم انتظام اعضاء الجمعيةالعمومية فىسدادالاشتراكات	٧٧	٩٦.٢	٣	٣.٨	٨٠	١٠٠

عدم الحصول على منح مالية من الدخل	٨٠	١٠٠.٠	-	-	٨٠	١٠٠
ضعف الإعانات المالية المقدمة من الجهة الإشرافية	٦٥	٨١.٢	١٥	١٨.٨	٨٠	١٠٠
عدم الحصول على منح مالية من الخارج	٨٠	١٠٠.٠	-	-	٨٠	١٠٠
ثانيا :المشكلات الإدارية والتنسيقية						
عدم تعاون الجهة الإشرافية للتوسع فى أنشطة الجمعية	٦١	٧٦.٢	١٩	٢٣.٨	٨٠	١٠٠
ضعف التنسيق ببين الجمعية والمصالح الأخرى بالقرية	٦٧	٨٣.٧	١٣	١٦.٣	٨٠	١٠٠
تعنت القوانين المالية وإعاقة العمل بالجمعية	٦٦	٨٢.٥	١٤	١٧.٥	٨٠	١٠٠
ضعف التنسيق بين الجمعيةوالجهات الإدارية العليا	٤٢	٥٢.٥	٣٨	٤٧.٥	٨٠	١٠٠
ثالثا : المشكلات الخاصة بالعاملين						
عدم كفاية العاملين بالجمعية وتركهم العمل بها	٧١	٨٨.٧	٩	١١.٣	٨٠	١٠٠
عدم اقبال المتطوعين للعمل بالجمعية	٧٢	٩٠.٠	٨	١٠.٠	٨٠	١٠٠
عدم اقبال الكوادر ذات الخبرة بالعمل بالجمعية	٧٣	٩١.٢	٧	٨.٨	٨٠	١٠٠
نقص خبرة بعض العاملين بالجمعية بالعمل الأهلى	٦٢	٧٧.٥	١٨	٢٢.٥	٨٠	١٠٠
عدم وجود برنامج تدريبى للعاملين بالجمعية	٤٨	٦٠.٠	٣٢	٤٠.٠	٨٠	١٠٠
ضعف المرتبات للعاملين وعدم مناسبتها لطبيعة العمل	٥١	٦٣.٧	٢٩	٣٦.٣	٨٠	١٠٠
رابعا : مشكلات تتعلق بمقر الجمعية وتجهيزاتة						
نقص المعدات والأدوات والأجهزة بالجمعية	٧٦	٩٥.٠	٤	٥.٠	٨٠	١٠٠
سوء حالة المبنى وعدم كفايته	٧٧	٩٦.٢	٣	٣.٨	٨٠	١٠٠
عدم تجهيز المبنى ونقص الخدمات والمرافق بالجمعية	٨٠	١٠٠.٠	-	-	٨٠	١٠٠
عدم مناسبة موقع الجمعية	٥٣	٦٦.٢	٢٧	٣٣.٨	٨٠	١٠٠
نقص مستلزمات التشغيل	٥٦	٧٠.٠	٢٤	٣٠.٠	٨٠	١٠٠

الخلاصة والتوصيات

بناءا على النتائج البحثية يمكن التوصية بما يلى :

١- تقديم الدعم المادى والفنى والادارى لجمعيات تنميه المجتمع المحلى حتى يكمنها اداء الانشطة والخدمات لمجتمعها المحلى بفاعليه .

٢- دعم الجمعيات الاهلية وزيادة الاهتمام بها وتفعيل قدراتها على تحقيق اهدافها حتى تستطيع تلبيه واشباع متطلبات واحتياجات الاهالى .

٣- ان يهتم المسئولون والقائمون على امر تلك الجمعيات بالتدخل لحل المشكلات التى اسفر عنها البحث حتى تزداد فاعلية هذه الجمعيات وتتحقق الاهداف التى انشئت من اجلها .

٤- تشجيع رؤساء مجالس الادرات على زيادة الاهتمام بمجالات حماية البيئه وخدمات البنية الاساسية حبث يحتل هذين المجالين المرتبة الاخيرة من اهتمام الجمعيات .

٥- بذل المزيد من الجهد من قبل رؤساء مجالس الادرات للحصول على المساعدات الماديه والعينيه من قبل الجهات المانحة وتشجيع الاهالى على التبرعات والمشاركه الشعبية .

٦- توفير الالات والمعدات التكنولوجيه المختلفه لتلك الجمعيات حتى تمكنها من تيسير عملها وزيادة فاعليتها .

٧- تنشيط دور الإتحادات الإقليمية للقيام بدورها الإشرافى والحمائى للجمعيات الأهلية ويقترح ان تكون هذة الإتحادات بمثابة همزة الوصل بين الجهة الإشرافية (الشئون الإجتماعية) للقيام بدورها لمتابعة الجعيات والدفاع عن حقوقها ومحاسبتها عند التقصير وتكثيف دورها التدريبى لاعضاء مجالس الإدارات على مجالات العمل الأهلى المختلفة ، وتوفير الحماية القانونية للجمعيات .

المراجع

الإمام ، محمد السيد (١٩٨٩): أهم العوامل المحددة لكفاءة الوحدات المحلية الريفية بمحافظة الدقهلية ، المؤتمر الثانى للإقتصاد والتنمية فى مصر والبلاد العربية ،المجلد الخامس ، كلية الزراعة جامعة المنصورة ، ٢١-٢٣ مارس .

الباز ،شهيدة (٢٠٠٣): المشكلات المؤسسية للعمل الأهلى ، مركز التميز للمنظمات غيرالحكومية ,ابحاث ودراسات العدد(١٥).

التقرير المصرى للتنمية البشرية (٢٠٠٨)
الشبكة العربية للمنظمات الأهلية(٢٠٠٣): التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، ، ص ١٤
الشاعر ، جمال محمد أحمد (٢٠٠٢): العوامل المؤثرة على فعالية خمعيات تنمية المجتمع المحلى بريف كفرالشيخ ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة الأزهر .
العزب ، أشرف محمد ابو اليزيد (٢٠٠٧): تفعيل أدوار جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى تنمية ريف كفرالشيخ ، رسالة دكتوراة ، كلية الزراعة ، جامعة كفر الشيخ.
العزبى ، محمد إبراهيم وهشام عبد الرازق توفيق (٢٠٠٢):دراسة تقييمية لجمعيات تنمية المجتمع المحلى بريف المنوفية ، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، كلية الزراعة ، جامعة الإسكندرية.
الهلباوى ،هشام عبد الرازق توفيق (١٩٩٨): دور المنظمات غير الحكومية فى التنمية الريفية ، رسالة دكتوراة ، كلية الزراعة ، جامعة الأسكندرية .
ثابت ،أحمد(١٩٩٩) :الدور السياسي والثقافي للقطاع الأهلي، القاهرة، مركز بحوث ودراسات الدول النامية، ، ص١٨
حجازى، احمد على مصطفى(٢٠٠٣) :المنظمات غير الحكومية ودورها فى التنمية فى المجتتمع المصرى ، رسالة ماجستير .
حمداوى ، جميل (٢٠٠٧) : المجتمع المدنى أساس التنمية البشرية فى العالم العربى، نسخة اليكترونية http://www.diwanalarab.com/spip.php?article11595
خليل ، نبيل محمد مرسى (١٩٨٦) : معايير الفعالية التنظمية ،دراسة لتأثير بعض المتغيرات المنظمية على الفعالية ، رسالة ماجستير ، كلية التجارة ،جامعة أسيوط .
ريحان ، ابراهيم ابراهيم ,أخرون (١٩٩٣) :محددات أداء الوحددات المحلية القروية وجمعيات تنمية المجتمع المحلى فى مرحلتى تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية الريفية بمحافظة الشرقية ، معهد بحوث الإرشاد الزراعى والتنمية الريفية ، نشرة بحثية رقم ١٠٧ .
سويلم ،محمد نسيم على (٢٠٠٣): (التوأمان) الكفاءة والفاعلية ، مصر للخدمات العلمية ٠
شكر ، عبد الغفار(٢٠٠٣) : المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، ، ص:٢٠
عبد العظيم ، زينب (٢٠٠٢) ، العولمة والمنظمات غير الحكومية في سمك نجوى ، والسيد صدقي عابدين (محرران)، دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة، الخبرتان المصرية واليابانية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الآسيوية ، ص ٥٥
عبدالوهاب ،أيمن السيد (١٩٩٩) :الإسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في الدول العربية, دراسات حالة, ص ١١٥-١٢٠, الشبكة العربية للمنظمات الأهلية(٢٠٠٣)، التقرير السنوي الثالث للمنظمات الأهلية العربية، مكافحة الفقر والتنمية البشرية، ، ص ١٤
عبده ، إلهام محمد على (٢٠٠٨): فعاليات جمعيات تنمية المجتمع المحلى فى الريف ، رسالة دكتوراه ،كلية الزراعة ،جامعة طنطا .
عدلى ، هويدا (٢٠٠٥)فعالية مؤسسات المجتمع المدنى وتأثيرة على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الإجتماعية ، مركز دراسا ت الوحدة العربية بالتعاون مع العهد السويدى بالأسكندرية .
قنديل، أمانى وآخرون (٢٠٠٧):الإدارة الرشيدة للحكم فىالمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية بالتعاون مع برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الامم المتحدة الإنمائية (آجفند).
قنديل، أمانى (٢٠٠٥) : دور الجمعيات الأهلية في تنفيذ الأهداف الإنمائية *www.ncwegypt.com/5_conf/upload/amany_kandil_public_org.dc*

قنديل، أمانى (١٩٩٥) : جمعيات التنمية المحلية فى مصر مع التطبيق على حالة محافظة الدقهلية فى: السياسة والنظام المحلى فى مصر، أعمال المؤتمر الثامن للبحوث السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة
قنديل ،أماني (١٩٩٤): المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربيةالقاهرة، دارالمستقبل العربي، ، ص ١١
ناجى، عبد الفتاح (١٩٨٥): دور الجمعيات الأهلية فى تنمية المجتنع المحلى ، دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الأسلامية فى مدينة المنيا ، رسالة ماجستير ،كلية الخدمة الإجتماعية جامعة

Abdelrahman, M. :(2004) *Civil Society Exposed, The Politics of NGOs in Egypt*, Cairo, The A merican Univ. in Cairo Press, pp 10-18

Cross, J.(1997) Development NGOs, the State and Neo-Liberalism: Competition, Partnership or Conspiracy, Proceedings of the Fourth Annual AUC Research Conference, July

Fisher, W.(1997) :Doing Good? The Politics and Antipolitics of NGOs Practices, *Annual Review of Anthropology*, vol. 26, , p 451

Ibrahim, S.(1993) : Crisis, Elites and Democratization in the Arab World, *Middle East Journal*, vole 47, no. 2, Spring , p 293

J. Agric. Sci. Mansoura Univ., 34 (6), June, 2009

THE DETERMRNATS OF THE EFFECTIVENESS OF COMMUNTY DEVELOPMENT ASSOCIATIONS IN RURAL AREAS OF KAFR EL-SHAIKH GOVERNORATS

Khamis, M. I. A. and Allam M. Tantawy
Agric., Extension Rural Development Research Institute

ABESTRACT

The main objectives of this research were to identify the tasks of community development associations (CDAs), the level of effectiveness of (CDAs), the independents variables related to the effectiveness of (CDAs) and the problems that face (CDAs) in the rural arias of Kafr EL-shaikh governorate.

A random sample of 80 (CDAs) wase selected from 157(CDAs) distributed in the rural areas in ten districts at Kafr EL-shaikh governorate, and the data was collected by using pr-tested questionnaire through personal interview with board chairman of (CDAs) through the period December 2008 - February 2009 . Percentages, frequencies, Pearson correlation coefficient and multiple regressions were used to analyze the data.

The most important findings were as follows:

- The tasks of community development associations (CDAs) could be ranked as follows the women ,childhood and family activities, knowledge diffusion , finance and environmental and infrastructure services .
- About half or little less of (CDAs) don't achieve the services of collecting garbage, health awareness and child club. About two thirds of (CDAs) haven't been able to engage with finance, infrastructure and helping graduates to get jobs in the privet sector.
- The majority of (CDAs) had high levels of goal attainment and adaptation , but had moderate levels of integration and satisfaction .
- The most important independent variables related with the effectiveness of (CDAs) board efficiency, formality and employees' participation in CDAs activities were related with goals achievement . Employees' participation in CDAs activities was related with the CDAs integration. Formality and the infrastructure services were related with the CDAs adaptation, and finally number employees, innovativeness rule clarity were related with the satisfaction .
- The ten independent variables combined explain about 66.4% of the variance in the goals achievement , about (24.9%) of the variance in integration, about 52.8% of the variance adaptation, and about 53.5% of the varance satisfaction .